وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص
النمو الاقتصادي .. التشغيل

يونيو ٢٠٢٥

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص
النمو الاقتصادي .. التشغيل

يونيو ٢٠٢٥

الفهرس

مقدمة	ص. ٦
أولًا: توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة التمويلية	ص. ٨
ثانيًا: ماذا قدم شركاء التنمية للقطاع الخاص منذ ٢٠٢٠؟	ص. ١٤
ثالثًا: تسريع وتيرة التنمية في القطاعات الاستراتيجية	ص. ٢٨
رابعًا: التمويل التنموي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال	ص. ٣٩
خامسًا: دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	ص. ٤١
الخاتمة	ص. ٥٠

مقدمة

تُمثّل الفجوة التمويلية أحد التحديات المركزية التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلك الفجوة التي تتسع بفعل الأزمات المتلاحقة عالمياً، وهو ما يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الدول على تنفيذ أولوياتها التنموية، وتلبية احتياجات مواطنيها في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، التحول الرقمي، والتكيّف مع التغيرات المناخية وغيرها.

وقد أدّت التحديات العالمية المتراكمة، وعلى رأسها جائحة كوفيد-١٩، والأزمات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى تفاقم الفجوة التمويلية بشكل غير مسبوق. ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم التمويل الذي تم حشده من القطاع الخاص في العالم بفضل التمويل التنموي نحو ٧٠ مليار دولار[1] سنوياً ، يظل هذا الرقم بعيداً عن المستوى المطلوب لسد فجوات التمويل المناخي والتنموي حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤ إلى أن الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ نحو ٤ تريليونات دولار سنوياً، مقارنة بـ٢.٥ تريليون قبل جائحة كوفيد-١٩، وهو ما يعكس الحاجة المُلحة إلى هيكلة النظام المالي العالمي، والتوسع في حشد آليات التمويل المبتكرة.

ولذلك فقد أدرك المجتمع الدولي الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقديم حلول مبتكرة في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة، والنقل، والمياه، والتعليم، والرعاية الصحية باستخدام أفضل الممارسات التي تعتمد على الكفاءة والابتكار. وقد أكدت الأطر المرجعية الدولية مثل خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ بشأن تمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس للمناخ، على أهمية حشد الموارد المالية وتوظيفها من خلال آليات تمويلية متنوعة، تشمل التمويل التنموي الميسّر، والدعم الفني، والخدمات الاستشارية والتنفيذية، بهدف تمكين القطاع الخاص من الاستثمار والمشاركة الفعالة في تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، عملت مجموعة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على تطوير السياسات وآليات العمل التي تُعزّز من مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، بما في ذلك استعراض التجارب الناجحة، وتوسيع استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الضمانات، والمساهمة في رأس المال، والتمويل الميسر، والدعم الفني. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تكامل دور القطاع الخاص مع خطط التنمية الحكومية، خاصة في ظل التحديات التمويلية المتزايدة.

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). منصة دعم التمويل الرسمي الشامل للتنمية المستدامة (TOSSD Explorer). تاريخ الاطلاع ٦ يونيو ٢٠٢٥ من الرابط: https://tossd.online

القطاع الخاص مُحرك رئيسي للتنمية

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، تبرز الفجوة التمويلية كفرصة لتضافر كافة الجهود التنموية مع كافة شركاء العمل التنموي، لذلك تعمل الدولة المصرية، من خلال أطر التعاون الدولي، على سد هذه الفجوة عبر تنويع مصادر التمويل، وتبني نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وبينما تستهدف خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤/٢٠٢٧ وكافة الخطط الوطنية تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الطموحة، تتطلب هذه الأهداف مشاركة فعالة من القطاع الخاص لضمان تنفيذها بكفاءة وفي الإطار الزمني المحدد. وتلتزم الحكومة بالعمل على تحفيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية والوصول بمُساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٧ بدلا من ٤٣% في ٢٠٢٤. وهو الهدف الجاري تحقيقه بخطى ثابتة حيث وصلت نسبة الاستثمار الخاص إلى ٥٦% من الاستثمارات الكلية في العام المالي الجاري، ومن المستهدف أن ترتفع تلك النسبة لمستوى ٦٣% في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

ولتشجيع هذه الاستثمارات، حددت الحكومة عدداً من التدخلات لتوسيع دور القطاع الخاص، من بينها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإعداد مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها، إلى جانب الاستمرار في برنامج الطروحات، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة.

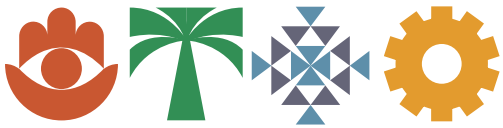

وتعكس البيانات الحديثة عُمْق التعاون القائم بين الدولة المصرية وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، حيث تم توجيه أكثر من

١٥،٦ مليار دولار

من التمويلات التنموية للقطاع الخاص منذ عام ٢٠٢٠، شملت برامج تمويلية وفنية متعددة، تستهدف تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق، وتوسيع سلاسل القيمة، وتعزيز الابتكار. كما تشمل المحفظة الجارية لمشروعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مشروعات دعم فني موجهة للقطاع الخاص بقيمة تتجاوز

٢٢٨ مليون دولار،

إلى جانب استفادة الشركات الوطنية من فرص المناقصات الدولية المرتبطة بالمشروعات الممولة من شركاء التنمية وبخاصة في القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تُعد استراتيجيات التعاون القطرية بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية مثالاً واضحاً على التوجه نحو تمكين القطاع الخاص، من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية من خلال التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، تأتي أهمية هذا التقرير الذي يُسلّط الضوء على الأدوار المتكاملة لمختلف الأطراف الفاعلة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، **لحشد التمويلات التنموية لتمكين القطاع الخاص، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل.**

أولًا: توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة التمويلية

إن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص وتفعيل دوره، من خلال تحسين بيئة الأعمال وإتاحة الأدوات التمويلية المتنوعة والمبتكرة، بما يعزز من فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف.

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

الآليات المباشرة

تمويل ميسر للشركات الكبرى لتمويل المشروعات التنموية الكبرى

برامج تسهيلات التجارة الخارجية

الاستثمار المباشر

الخدمات الاستشارية والفنية وبناء القدرات

التامين ضد المخاطر وضمانات الاستثمار

الآليات غير المباشرة

الدعم الفني في إعداد وثائق المشروعات الاستثمارية

الاصلاحات الهيكلية والتشريعية لدعم مناخ الاستثمار

تقديم خطوط ائتمان للمؤسسات المالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التمويل الميسر للمشروعات الحكومية التنموية الكبرى المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص (PPP)

التمويلات الميسرة لدعم الموازنة المشروطة بسياسات أو إصلاحات هيكلية داعمة للقطاع الخاص

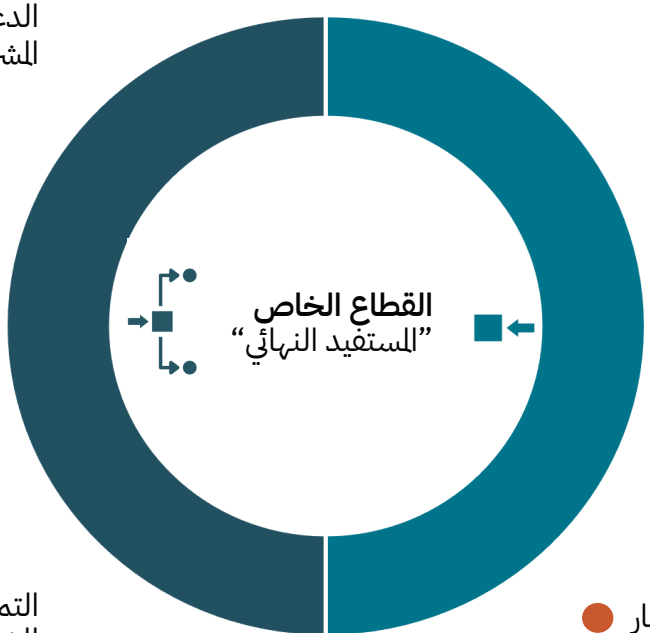

تمويل تنموي **دعم فني** **تحسين بيئة الأعمال**

وفيما يلي عرض لبعض أهم الأدوات التمويلية التي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها:

استفادة القطاع الخاص من آليات التمويل التنموي

الأداة	الوصف	الميزة التنافسية
التمويل التنموي الميسّر	تمويل تنموي مُقدَّم بشروط تفضيلية (فترات سماح ممتدة، أسعار فائدة تنافسية، آجال سداد مرنة) لمشروعات البنية التحتية الاستراتيجية والقطاعات الحيوية.	تمكين الشركات من تنفيذ مشروعات ضخمة يصعب تمويلها عبر القنوات التجارية التقليدية وتحفيز الدخول في قطاعات عالية التأثير ومنخفضة الربحية تجارياً
التمويل التجاري	ضمانات ائتمانية وتغطيات لمخاطر التجارة الدولية (الاستيراد/التصدير) تُقدَّم مباشرةً للشركات عبر مؤسسات التمويل التنموي.	تسريع دورة رأس المال العامل وتمكين التوسع في الأسواق العالمية مع إدارة المخاطر مالية.
الاستثمار المباشر	مشاركة مؤسسات التمويل التنموي في ملكية الشركات (كمساهم استراتيجي) عبر ضخ استثمارات مباشرة في مراحل النمو أو التطوير التكنولوجي.	توفير سيولة بدون أعباء خدمة الدين ورفع المصداقية أمام الشركاء المحتملين.
التأمين وضمان المخاطر	أدوات تأمينية متخصصة تُغطي مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة أو القطاعات عالية المخاطر (سواء كانت مخاطر سياسية، أو اقتصادية).	تقليل مخاطر الاستثمار وتمكين الشركات من دخول أسواق جديدة بغطاء حماية مالي.
الدعم الفني والخدمات الاستشارية	حزم متكاملة من الخدمات الاستشارية (إعادة الهيكلة، التحول الرقمي، التوافق مع المعايير البيئية) تُقدَّم بدعم فني وتمويلي مباشر من شركاء التنمية.	تعزيز الكفاءة التشغيلية وتهيئة الشركات لجذب الاستثمارات التكميلية.
المنح	تمويل غير مسترد يُقدَّم لدعم مبادرات ومشروعات ذات طابع اجتماعي أو بيئي أو تنموي، خاصة في المراحل المبكرة أو في المناطق والقطاعات ذات الأولوية.	تقليل الأعباء المالية على الشركات الناشئة أو المبادرات المجتمعية، وتحفيز الابتكار في القطاعات التنموية ذات الأولوية.

استفادة القطاع الخاص من التمويل التنموي بشكل غير مباشر (من خلال جهة وسيطة)

الأداة	الوصف	أثرها على القطاع الخاص
دعم إعداد المشروعات الاستثمارية ودراسات الجدوى	دعم فني للهيئات الحكومية في إعداد دراسات الجدوى المعيارية وصياغة عقود الشراكة (PPP) وفق أفضل الممارسات العالمية.	ضمان شفافية المشروعات وتقليل المخاطر القانونية عند دخول القطاع الخاص في منافساتها.
الإصلاحات التشريعية المدعومة تمويلياً	تمويلات تنموية لتنفيذ حزم إصلاح هيكلي منها (تبسيط التراخيص، تحديث قوانين الاستثمار، إصلاح أنظمة الضرائب) لتحسين مناخ الأعمال.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
خطوط ائتمان للقطاع المالي	توجيه تمويلات ميسّرة للبنوك المحلية لإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط تمويلية مُيسّرة (أسعار فائدة مخفضة، ضمانات مرنة).	توسيع نطاق وصول المؤسسات الصغيرة لتمويل النمو بأسعار غير متاحة بالسوق العادية.
تمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام-الخاص (PPP)	تمويل تنموي مُوجَّه للحكومات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى بآلية PPP، مع تخصيص حزم تمويلية وتشغيلية مُشجعة للقطاع الخاص وتقليل العبء على الموازنة العامة.	فتح أسواق جديدة للشركات محليا ودوليا مع ضمان تمويل حكومي منخفض التكلفة للمشاريع طويلة الأجل.
دعم الموازنة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	قروض ميسّرة لدعم موازنات الدول من أجل تنفيذ إصلاحات داعمة للقطاع الخاص.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
تمويل التقارير التشخيصية والقطاعية	إعداد دراسات تحليلية متعمقة حول القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتحديات النظامية التي تواجه القطاع الخاص.	مساعدة المستثمرين على فهم الفرص بوضوح وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة.

المحاور الرئيسية للتعاون مع شركاء التنمية في تمكين القطاع الخاص

تعمل الوزارة مع كافة شركاء التنمية لتمويل مشروعات داعمة للقطاع الخاص بالأخص في المجالات التالية:

من خلال الآليات التمويلية المباشرة وغير المباشرة، والدعم الفني والاستشارات، الذي يتم إتاحته من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تحفيز مُشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على محاور مترابطة، تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة.

١ البنية التحتية

يلعب شركاء التنمية دوراً حيوياً في تمويل القطاع الخاص للعمل على تطوير البنية التحتية في مصر. من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى مثل الطرق، والموانئ، وشبكات النقل، ومراكز البيانات والمرافق، بما يُسهم في تحسين جودة الحياة ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

٢ تنمية رأس المال البشري والابتكار

يدعم شركاء التنمية، قطاعات التنمية البشرية والابتكار في مصر عبر تقديم برامج تدريبية وتمويلات لدعم التعليم في كافة مراحله والبحث العلمي. هذه المبادرات تساعد في بناء قدرات سوق العمل وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ونمواً اقتصادياً مبني على المعرفة.

٣ التحول الأخضر

يُساهم شركاء التنمية في دعم التحول الأخضر في مصر من خلال تقديم التمويلات والخبرات لتنفيذ المشروعات البيئية المستدامة. تشمل هذه المشروعات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

٤ السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة

يلعب شركاءُ التنمية دوراً هاماً في تحسين بيئة العمل والسياسات الداعمة في مصر من خلال تقديم الاستشارات والتمويلات للمشروعات التي تحسن من بيئة الأعمال. هذه الجهود تساعد في تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات الداعمة، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثانيًا: ماذا قدم شركاء التنمية للقطاع الخاص منذ ٢٠٢٠؟

١٥،٦ مليار دولار تمويلات المؤسسات الدولية للقطاع الخاص في مصر (يناير ٢٠٢٠ – مايو ٢٠٢٥)

منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص تطورًا كبيرًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، انطلاقًا من حرص الدولة على دفع دوره في جهود التنمية باعتباره محرك رئيسي للنمو الشامل وتوليد فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرُز مساهمات شركاء التنمية الدوليين كعنصر حيوي في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، وتدخلات فنية لتعزيز القدرات المؤسسية.

وقد شهدت محفظة التمويل التنموي الموجَّه للقطاع الخاص نموًا لافتاً في السنوات الأخيرة، **حيث تجاوزت ٤،٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤**، متفوقة لأول مرة على التمويل التنموي المُوجَّه للقطاع الحكومي، ما يعكس التحول المتزايد في توجه شركاء التنمية نحو دعم استثمارات القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥، بلغ حجم التمويل ١.١٤ مليار دولار، مما يعزز التوقعات بمواصلة هذا الزخم. وبلغ إجمالي التمويلات المُقدّمة للقطاع الخاص **خلال الفترة من ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٥ نحو ١٥،٦ مليار دولار**، من أكثر من ٣٠ شريك تنمية، وهو ما يعكس تنامي الثقة الدولية في مناخ الاستثمار المصري والدور المتصاعد للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية.

حجم التمويل الموجة للقطاع الخاص سنويا (بالمليون دولار)

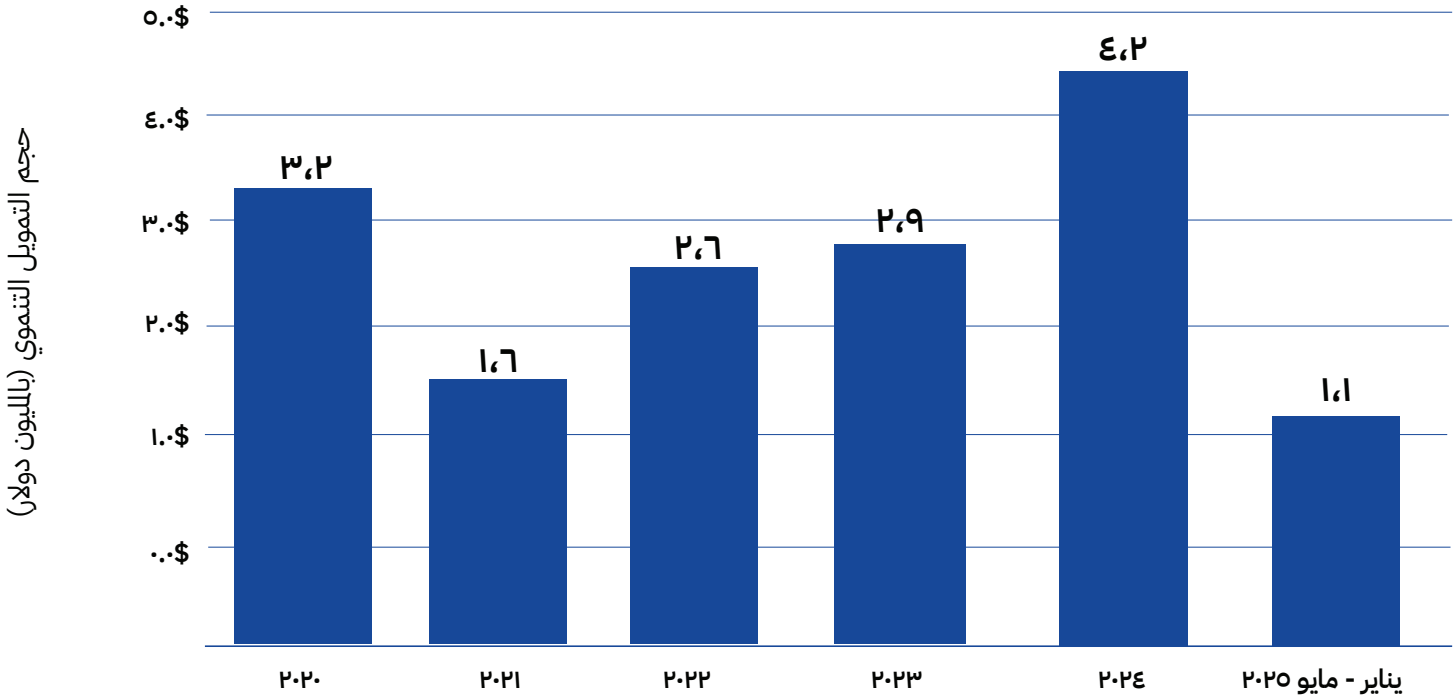

المصدر: قاعدة بينات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

مصر منصة دولية للتمويل التنموي للقطاع الخاص

وتتمتع مصر بتنوع كبير في شركائها الدوليين، حيث يتجاوز عدد شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف الداعمين للقطاع الخاص المصري منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٣٠ جهة. وينعكس هذا التنوع في التعدد النوعي في الأدوات المقدمة من هؤلاء الشركات إلى القطاع الخاص كما يعكس الثقة الكبيرة في استقرار الاقتصاد المصري وآفاق نموه.

وتصدر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، قائمة الشركاء التنمويين بحصة تمويلية تمثل ٢٢% من إجمالي التمويلات التنموية، تلاه بنك الاستثمار الأوروبي بنسبة تعادل ٢١%، بما يعكس الدور المحوري لشركاء التنمية الأوروبيين سواء متعددي الأطراف أو الثنائيين في تمويل البنية التحتية ودعم قدرات القطاع الخاص في مصر.

كما جاءت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في المركز الثالث بنسبة بلغت نحو ١٩%، في إشارة واضحة إلى التوجه نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار المباشر.

كما أظهرت البيانات أن التمويل المشترك من خلال آليات متعددة الأطراف مثّل ما يزيد عن ٩.٣% من الإجمالي، ما يعكس اتساع نطاق التعاون وتكامل التدخلات التنموية. وبرزت كذلك مؤسسات إقليمية مثل صندوق أوبك للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك اليابان للتعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية، وهو ما يدل على التنوّع الجغرافي والتكامل الدولي في دعم التنمية الاقتصادية المصرية.

توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ إلى مايو ٢٠٢٥)

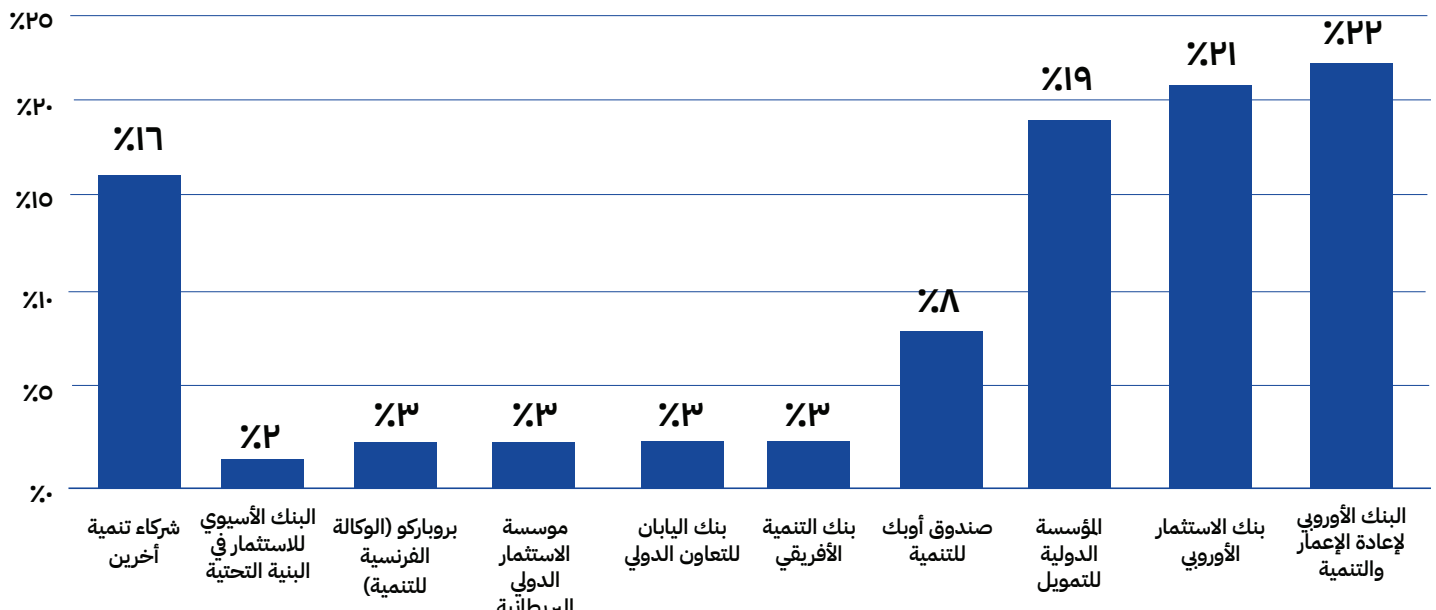

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

ترفيع العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي

في مارس ٢٠٢٤، وخلال القمة المصرية الأوروبية، أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، ترفيع العلاقات المصرية الأوروبية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، لتدخل الشراكة بين مصر وفريق أوروبا إلى مرحلة تاريخية جديدة، سواء على صعيد العلاقات الثنائية مع الدول، أو مع مؤسسات التمويل الأوروبية.

ويمثل التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص من الدول والمؤسسات الأوروبية ٨ مليار دولار منذ ٢٠٢٠ حتى مايو ٢٠٢٥، مستحوذًا على ٥١% من إجمالي التمويلات للقطاع الخاص، مما يعكس عمق العلاقة مع الجانب الأوروبي، وفي العام الماضي أعلن الاتحاد الأوروبي عن توفير حزمة مالية بقيمة ٧،٤ مليار يورو لمساندة الاقتصاد المصري في الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٧ موزّعة كالتالي:

٥ مليار يورو

تمويلات ميسرة لتنفيذ إصلاحات هيكلية ضمن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA.

١،٨ مليار يورو

استثمارات إضافية للقطاع الخاص عن طريق ضمانات لتقليل المخاطر وزيادة الموارد التمويلية المتاحة للقطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٦٠٠ مليون يورو

كمنح تُوجه لدعم مشروعات تنموية ذات أولوية، منها الطاقة والنقل والتعليم الفني.

وبذلك، تُعد هذه الحزمة من أكبر التزامات الشراكة الأوروبية مع دولة من دول جنوب المتوسط، ما يعكس ثقة المجتمع الأوروبي في أجندة الإصلاح الاقتصادي المصري وقدرة الدولة على قيادة تحوّل تنموي فعّال وشامل.

آلية ضمانات الاستثمار (EFSD+): نحو شراكة مبتكرة لتمكين القطاع الخاص

في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، جاري العمل على تفعيل «آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية»، كإحدى المبادرات المحورية لتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والشامل والمستدام في مصر.

وقد تم تدشين آلية لتنفيذ زيادة حجم الاستثمارات المستهدفة بقيمة ١،٨ مليار يورو، وهو ما يعكس الجهد المبذول خلال مفاوضات الحكومة المصرية مع الاتحاد الأوروبي والتزام الجانبين بدعم مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية، حيث كان الهدف الأولي هو جذب استثمارات في مصر بقيمة ٩ مليارات يورو بحلول عام ٢٠٢٧، في إطار استراتيجية شاملة يسعى من خلالها الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+) إلى جذب رؤوس الأموال العامة والخاصة عبر أدوات تقاسم المخاطر، مثل الضمانات والتمويل المختلط.

إلا أن هذا الهدف شهد تعزيزًا ملحوظًا في ضوء الشراكة الاستراتيجية التي تم الإعلان عنها خلال فعاليات مؤتمر الاستثمار " مصر والاتحاد الأوروبي" لعام ٢٠٢٤، حيث أفضت مفاوضات ناجحة قادتها الحكومة المصرية مع الجانب الأوروبي إلى رفع سقف الاستثمارات المستهدفة ليبلغ ١٠،٨ مليار يورو، أي بزيادة قدرها ١،٨ مليار يورو عن الخطة الأصلية.

وقد جرى تدشين هذه الزيادة رسميًا خلال مؤتمر "التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص" في يونيو ٢٠٢٥، مع إدراج الآلية على "منصة حـافِـز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، في خطوة تعكس الثقة المتنامية في قدرة مصر على استقطاب استثمارات تدعم أولويات التحول الأخضر والتنمية المستدامة.

وقد تم حتى الآن الالتزام فعليًا بجذب استثمارات بقيمة ٥،٨ مليار يورو من خلال أدوات الضمان المقدمة عبر صندوق EFSD+، وذلك بالشراكة مع مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية. وتشمل هذه المؤسسات: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الألماني (KFW)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، حيث تستفيد جميعها من هذه الآلية لتوسيع نطاق استثماراتها في مصر. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال شراكات مع البنوك التجارية، مثل البنك التجاري الدولي (CIB) وبنك قطر الوطني (QNB)، على توفير تمويل ميسر وخطوط ائتمان موجهة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تنفيذ هذه الآلية من خلال "منصة حـافِـز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، عبر وحدة مشاركة القطاع الخاص، بالتنسيق الكامل مع المفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي في مصر. وتم إنشاء فريق تنسيقي مخصص ضمن المنصة لتكون بمثابة المحرك التنفيذي لآلية "ضمانات الاستثمار من أجل التنمية" بين مصر والاتحاد الأوروبي.

ويتولى الفريق التنسيقي المهام التالية:

تحديث ومتابعة قائمة المشروعات الاستثمارية المقترحة، بما يشمل رصد اهتمام المستثمرين والمولين المحتملينبما يشمل رصد اهتمام المستثمرين والمولين المحتملين.

التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين لتوليد فرص تمويل جديدة باستخدام أدوات ضمان EFSD+

متابعة التقدم المحقق في تنفيذ المشروعات وتحديث الموقف التنفيذي لها بشكل دوري

تسهيل التنسيق بين الجهات الحكومية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، بما يضمن اتساق الاستثمارات مع الأولويات المشتركة.

ويضم الفريق التنسيقي خبرات متخصصة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والمفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة، وذلك لضمان توفر الكفاءة الفنية المطلوبة لتوجيه أدوات التمويل وضمانات الاستثمار نحو المشروعات ذات الأولوية.

المستفيدون الرئيسيون من آلية EFSD+

تمثل آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) مثالًا بارزًا للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتفاعل مرونة الأدوات المالية والقدرة على ابتكار آليات تمويل جديدة لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. بفضل هذه الآلية، يمكن دمج الجهود بين الاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك المحلية، والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بتنفيذ استثمارات استراتيجية شاملة ومبتكرة، وتعزيز فرص التمويل المتاحة لكل هذه الفئات بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

تستهدف هذه الآلية مجموعتين رئيسيتين من المستفيدين عبر مسارين مختلفين

المسار الأول: دعم الشركات الكبرى والمشروعات الاستراتيجية

تقوم EFSD+ بتقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي تستخدم هذه الضمانات لتوفير تمويلات كبيرة مباشرةً أو بالمشاركة في مشروعات استراتيجية ضخمة مع شركات كبرى، بهدف تعزيز قطاعات استراتيجية ومبتكرة مثل الطاقة الخضراء والصناعات ذات التقنيات المتطورة.

مثال (١): برنامج KFW "التحول الأخضر" (Green Transition)، لدعم المشروعات الكبرى التي تعزز الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة.

مثال (٢): برنامج EBRD Hi-Bar لدعم استثمارات الهيدروجين الأخضر والمواد الأولية الحيوية، والاستثمارات المناخية والتقنيات الخضراء المبتكرة.

المسار الثاني: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMES)

في هذا المسار، تمنح EFSD+ الضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي بدورها تقوم بمنح ضمانات تقاسم المخاطر للبنوك المحلية. تستخدم البنوك المحلية هذه الضمانات لتقديم قروض ميسرة ومبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرات هذه المشروعات على النمو والتوسع والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة.

مثال (١): برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) "ضمانات التمويل الجزئي لحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الأخضر والتمويل الشامل" (MSME Access to Green Growth & Inclusive Finance Partial Portfolio Guarantee - PPG Component).

مثال (٢): برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) "للشمول المالي" (Financial Inclusion)، الذي يوفر تسهيلات لتقاسم المخاطر تصل إلى 50% من القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بنوك محلية مثل بنك قطر الوطني (QNB)، البنك التجاري الدولي (CIB), وآخرين.

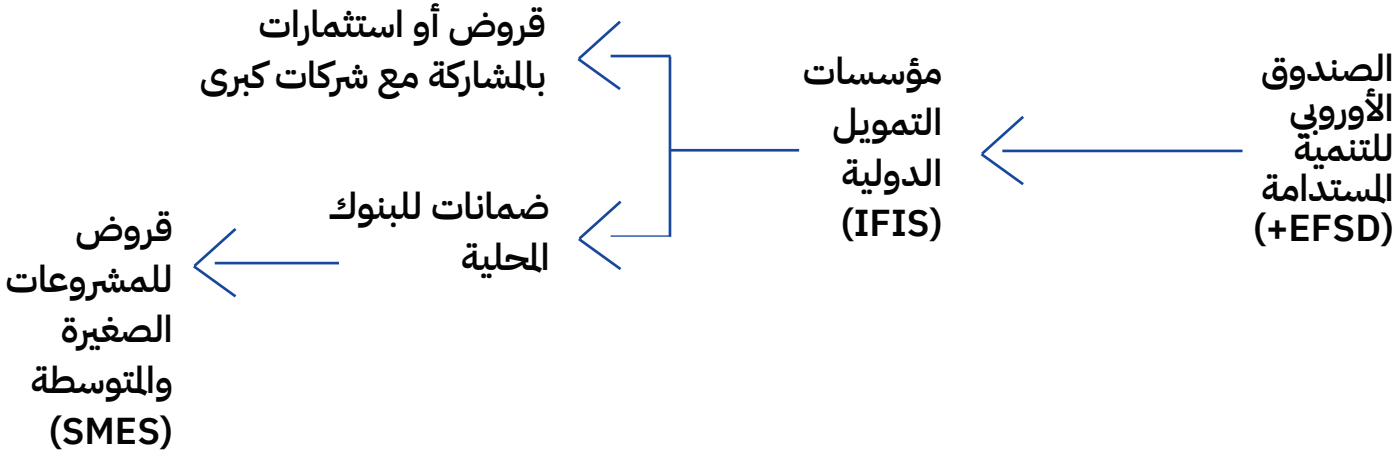

تهدف هذه الهيكلية الواضحة والمسارات المحددة إلى تحقيق تكامل فعّال بين مختلف الأطراف المعنية من القطاع الخاص، مما يسهم في تنويع مصادر التمويل ودعم الاستثمارات النوعية التي تُعزّز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع التركيز بشكل خاص على التحول الأخضر وتعزيز الابتكار.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)

يُعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أحد أبرز المؤسسات المالية متعددة الأطراف التي تركز على دعم الاقتصادات الانتقالية (Transition Economies) من خلال تمويل المشروعات وتعزيز التنمية المستدامة.

ويعمل البنك في مصر منذ عام ٢٠١٢، ومنذ ذلك الحين، تطورت عمليات البنك حتى أصبحت مصر في غضون ٤ أعوام (ولا تزال) أكبر دولة عمليات للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. حيث استثمر أكثر من ١٣،٨ مليار يورو لتمويل ١٩٤ مشروعًا في مختلف مجالات التنمية ويحظى القطاع الخاص بنصيب كبير من تلك التمويلات. ففي عام ٢٠٢٤ وحده تم استثمار ١.٥ مليار دولار، كان منها ٩٨% موجه للقطاع الخاص.

ويعتمد البنك في نشاطه في مصر على استراتيجية متكاملة تعكس أولويات الدولة المصرية، وتستهدف دعم القطاع الخاص، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتمكين المرأة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

منذ عام ٢٠٢٠ وحتى منتصف ٢٠٢٥، قام البنك الأوروبي بإبرام ٩٤ مشروع بقيمة إجمالية ٣.٥ مليار دولار شملت قطاعات متعددة، أبرزها، الصناعة والطاقة والبنية التحتية التي تُمثل الحصة الأكبر من محفظة البنك، وكذلك القطاع المصرفي، من خلال خطوط ائتمان موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن القطاع الزراعي والنقل والمرافق، ودعم سلاسل الإمداد الغذائية.

إلى جانب الإتاحة المباشرة للتمويل، قام البنك بدور شريك التنمية الرئيسي في محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، من أجل حشد التمويلات الميسرة والدعم الفني لمشروعات الطاقة المتجددة، وهو ما ساهم في حشد نحو ٣،٩ مليار دولار تمويلات ميسرة من مؤسسات دولية مختلفة للقطاع الخاص، لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤ جيجاوات، وسوف يتم التطرق لهذا الأمر بالتفصيل في التقرير.

كما أولى البنك اهتماماً كبيراً بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال أدوات تمويلية متنوعة من بينها خطوط الائتمان الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك والتي تجاوزت قيمتها ٣٨٠ مليون دولار، وتمويل الشركات الناشئة من خلال ١٠ مشروعات ضمن صناديق الأسهم الخاصة بقيمة ٢٠٠ مليون يورو، إلى جانب ٢ من الشركات الناشئة من خلال ضمن مبادرة تمويل الابتكار (VCIP) بقيمة ١٠،٨ مليون يورو، فضلًا عن المشروعات التي تُدعم تمكين المرأة في القطاع الخاص، وزيادة مشاركتها اقتصاديًا في مختلف القطاعات.

توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
(منذ ٢٠٢٠ حتى مايو ٢٠٢٥)

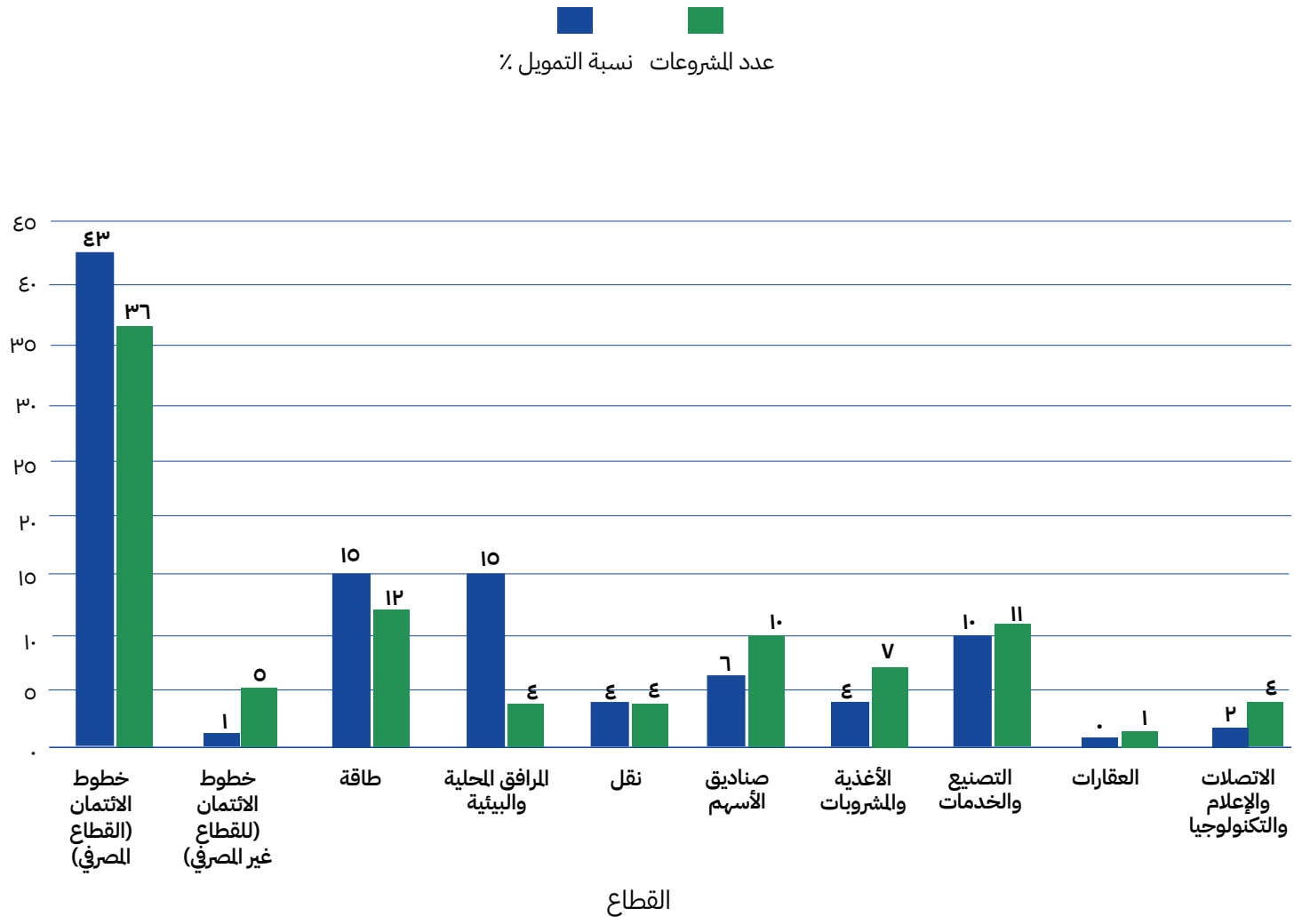

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)

يُعد بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، الذراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، من أقدم شركاء التنمية لمصر، حيث بدأ نشاطه في البلاد منذ عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بدور محوري في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم قدرات القطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من التزامه بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في دول الجوار الأوروبي.

منذ عام ٢٠٢٠، شهد التعاون بين البنك ومصر تطوراً نوعياً، إذ خصّص البنك ما يقرب من ٣،١ مليار يورو على هيئة خطوط ائتمان ميسّرة لأربعة من أكبر البنوك المصرية، وهي: بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية، لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهو ما ساهم في إتاحة التمويل لأكثر من ١٣ ألف مشروع صغير ومتوسط، مما أسهم في توفير أكثر من ٢٤٢ ألف فرصة عمل في مختلف المحافظات والقطاعات الاقتصادية.

كما عزز البنك من تواجده في قطاع الشركات الكبرى، من خلال توفير التمويل الميسرة للشركة المصرية للاتصالات، بقيمة ١٥٠ مليون يورو، لتمويل مشروع التوسع في تغطية الإنترنت المحمول خاصة في المناطق النائية، وهو أول تمويل مباشر يوجه لقطاع الشركات الكبرى في مصر منذ عام ٢٠١٠، ما يشير إلى الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على جذب تمويلات نوعية للقطاع الخاص.

كما أن بنك الاستثمار الأوروبي هو شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام من منصة «نُوَفِّي+»، عن طريق توفير التمويلات الميسرة اللازمة لدعم استثمارات القطاع الخاص.

وفي سياق دعم الابتكار وريادة الأعمال، ضخ البنك **نحو ١،١ مليار يورو في ٢٠ صندوقاً للأسهم الخاصة وصناديق رأس المال المخاطر محلية وإقليمية** تعمل على تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في مصر. وتغطي هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا، والصناعات الدوائية، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. وقد استفادت منها مجموعة من الشركات الناشئة المصرية البارزة مثل «ناوي»، و«بريمور»، وغيرها من الشركات.

فضلًا عن التمويلات نفذ البنك أربعة برامج للدعم الفني بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية، بهدف تطوير قدراتها في إدارة المخاطر وتحسين أدوات التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل بنك مصر، وبنك الإسكندرية، وEG Bank، كما موّل البنك دراسة الجدوى الخاصة بمشروع محور قناة السويس، دعماً للجهود الوطنية نحو إنشاء مناطق لوجستية ومراكز اقتصادية متكاملة.

وفي إطار جهود الدولة للتوسع في الاقتصاد الأخضر، يعمل البنك حالياً على تعبئة تمويل لمشروع إنتاج الأمونيا الخضراء في منطقة العين السخنة بسعة إنتاج تصل إلى ٧٤ ألف طن سنوياً. ويُعد هذا المشروع، المنفذ بالشراكة مع شركة SCATEC، من أولى المبادرات الإقليمية الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر، وتم توقيع خطاب النوايا بشأنه خلال مؤتمر مصر–الاتحاد الأوروبي للاستثمار.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تُعد مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، من أبرز شركاء التنمية لمصر في تمكين القطاع الخاص، وعلى مدار عقود من الشراكة، أصبحت مصر واحدة من أكبر دول العمليات لمؤسسة التمويل الدولية، بمحفظة استثمارات تتجاوز قيمتها ٩ مليارات دولار، ومحفظة للدعم الفني تتجاوز قيمتها ٢٤ مليون دولار، من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات التنموية، تشمل التمويل المباشر للشركات سواء من خلال القروض أو الاستثمارات في الأسهم، فضلًا عن توفير خدمات استشارية تستهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرات المؤسسية. كما تعمل المؤسسة على دعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، بالتعاون مع الجهات الحكومية، بما يسهم في تهيئة مناخ أكثر جاذبية للاستثمار.

وساهمت مؤسسة التمويل الدولية في توفير حزمة تمويلية متنوعة لعدد من البنوك العاملة في مصر، من بينها مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، حيث حصل مؤخرًا على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بقيمة ٥٠ مليون دولار، لدعم نمو البنك وتمكينه من توسيع تمويله للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبنك مصر من خلال تمويل بقيمة ٢٣٤ مليون دولار، خُصص نصفه لدعم الشركات الصغيرة المملوكة للنساء، ضمن إطار برنامج "ذات – ZAAT" لتعزيز التوجيه والمشورة لرائدات الأعمال، وبنك البركة– مصر: تمويل مرابحة بقيمة ٥٠ مليون دولار، وُجّه لدعم آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تخصيص ٢٥% من التمويل للشركات النسائية.

كما حصل بنك القاهرة على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، نصفه مخصص للمشروعات النسائية، والبنك التجاري الدولي (CIB) والتجاري وفا بنك حصلا على تمويلات بلغت ١٥٠ و ٢٠ مليون دولار على التوالي، بهدف تعزيز التمويل الموجه للشركات الصغيرة والناشئة، ودعم خطط النمو الأخضر.

كما ساهم البنك في تمويل إصدار أول سند استدامة في مصر وأكبر سند من نوعه لبنك خاص في إفريقيا، للبنك العربي الأفريقي الدولي، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من قبل IFC، و ١٠٠ مليون دولار من كل من EBRD وBII، خُصص ٧٥% منه لمشروعات خضراء، و ٢٥% لتمويل مشروعات شاملة وصغيرة.

كما تعمل المؤسسة على تنفيذ مجموعة من البرامج التي تستهدف معالجة الفجوة بين الجنسين في فرص العمل والتمويل، وتعزيز الإطار التشريعي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لدعم إصدار تعريف موحد لمشروعات النساء بالبنوك، وتقديم توصيات لإصلاحات تشريعية في قانون العمل وتطبيق مبدأ المساواة في الأجور.

فضلًا عن المساهمة في الاستثمار في عدد من صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر لدعم الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة، منها، صندوق «لوراكس كابيتال»، وصندوق ازدهار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتصنيع، و«الجبرا فينشرز» لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة، وصندوق «ديسربتك» للتكنولوجيا المالية، قامت المؤسسة أيضاً بضخ الاستثمارات والتمويلات للعديد من الشركات الناشئة والشركات المليارية المصرية مثل فوري، ومكسب، وإم إن تي حالًا، لدعم توسعاتها المحلية والإقليمية.

الخدمات الاستشارية لبرامج الطروحات وتمكين القطاع الخاص

وعلى رأس برامج التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، الخدمات الاستشارية التي تقدمها للحكومة المصرية، من أجل تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في يونيو ٢٠٢٣، لدعم جهود الدولة في طرح الشركات المملوكة للدولة استغلالًا للخبرات الكبيرة التي تمتلكها مؤسسة التمويل الدولية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة. فضلًا عن اتفاقية الخدمات الاستشارية لدعم رؤية الدولة في طرح ١١ مطارًا للقطاع الخاص لتعظيم مشاركة الشركات المحلية والأجنبية في إدارة المطارات المصرية.

منصة الضمانات الموحدة لمجموعة البنك الدولي

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة المتاحة من مجموعة البنك الدولي، ومؤسساته التابعة ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق مع البنك للاستفادة من منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها العام الماضي، والتي تتيح آليات مبسطة وأقل تعقيدًا وأكثر فعالية للاستفادة من ضمانات الاستثمار للقطاع الخاص، بدلًا من تعدد القنوات والإجراءات، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا أكثر للقطاع الخاص المصري.

الأمم المتحدة والوكالات والبرامج والصناديق التابعة لها

تلعب الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة دوراً محورياً في تسريع التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وتعزيز الدعم الفني. وتندرج هذه الجهود ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF ٢٠٢٣-٢٠٢٧)، والذي يُشكّل إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن خلال منظومة الأمم المتحدة في مصر من خلال شراكاتها مع القطاع الخاص إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تدعم التنمية المستدامة، وتشمل تعزيز سبل العيش المستدامة ودعم ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين شروط العمل اللائق، وزيادة فرص التوظيف وتنمية المهارات الحياتية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتوسيع نطاق الشمول المالي وتعميقه ليشمل شرائح أوسع، وتعزيز الشمول الاقتصادي، مع تركيز خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتسريع التحول نحو نماذج اقتصادية مستدامة، مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق.

وتقوم الوكالات والبرامج والصناديق الأممية في مصر بتوسيع نطاق شراكاتها مع الكيانات الاقتصادية الفاعلة بهدف تعظيم أثر القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع غرفة التجارة الأمريكية (AmCham)، التي تضم أكثر من ٢،٠٠٠ عضو مجتمع الأعمال في شركات عاملة في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، التعليم، الصناعة، الزراعة، الرعاية الصحية، النقل، والسياحة. أثمرت هذه الشراكة عن إطلاق ثلاثة تقارير أعمال وطنية تستعرض مساهمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، إلى جانب تنظيم جلسات حوارية موسعة حول أهداف التنمية المستدامة، تضمنت مناقشات حول التحديات المحتملة والآليات التي يمكن للقطاع الخاص اعتمادها لتوحيد الجهود.

وفي سياق متصل، أسهم مشروع "EYE FORSA" التابع لمنظمة العمل الدولية في تحسين فرص توظيف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، من خلال معارض توظيف وتدريب موظفي الموارد البشرية في القطاع الخاص. كما عملت منظمة العمل الدولية (ILO) بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، على تطوير وعي القطاع الخاص بأهمية التحول من العمل غير الرسمي إلى الرسمي.

كما تقوم مبادرة فريق العمل الأممي المشترك للتكنولوجيا والابتكار (UN-JTDI) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى عدد من وكالات الأمم المتحدة، بتعزيز جهود مصر في دفع التنمية من خلال دعم تصميم مشروعات حكومية مبتكرة قائمة على التكنولوجيا والابتكار والشراكات مع القطاع الخاص.

وتعمل الأمم المتحدة من خلال أكثر من ٢٣٠ شراكة ثنائية مع شركات على تعزيز أهداف التنمية المستدامة عبر دعم وتعزيز أنشطة هذه الشركات الأساسية، في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا، والأمن الغذائي، وتمكين رائدات الأعمال، والشركات الناشئة.

وتتجه الأمم المتحدة إلى تعميق شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التوسع في المبادرات ذات الأثر الفعال في مجالات الوظائف والتعليم، والنظم الغذائية، وتمكين الشباب. وقد تم تشكيل فريق عمل مشترك بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص ليكون بمثابة منصة تنسيقية لدفع الابتكار وتعبئة الموارد. كما تعمل الأمم المتحدة على بناء تحالفات استراتيجية مع الشركات الرائدة لتسريع التحول نحو اقتصاد أخضر شامل، وتعظيم أثر القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي المستدام في مصر.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP IICPSD) على ربط مركز الشراكات في منصة "حافز" بأداة "خريطة المستثمر لأهداف التنمية المستدامة" (SDG Investor Map)، وهي أداة تحليل سوق طُورت بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتهدف إلى ترجمة الاحتياجات التنموية إلى فرص استثمارية ملموسة، مما يُسهّل على المستثمرين تحديد مجالات استثمارية تحقق عوائد مالية وفي الوقت ذاته تُسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام يتماشى مع أولويات الدولة و"رؤية مصر ٢٠٣٠".

ثالثًا: تسريع وتيرة التنمية في القطاعات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠٢٠ شهدت التمويلات التنموية للقطاع الخاص تنوعًا يتسق مع توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص في القطاعات التنموية ذات الأولوية خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والكهرباء وهو ما ساهم في حصول هذا القطاع على نحو ٢٥% من إجمالي التمويلات التنموية، بينما جاء القطاع المالي والبنوك في المرتبة الأولى بنسبة ٤١،٤% من التمويلات، تعزيزًا لدور مؤسسات التمويل الدولية في دعم القطاع المالي من خلال تمويلات رأس المال والتمويلات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة

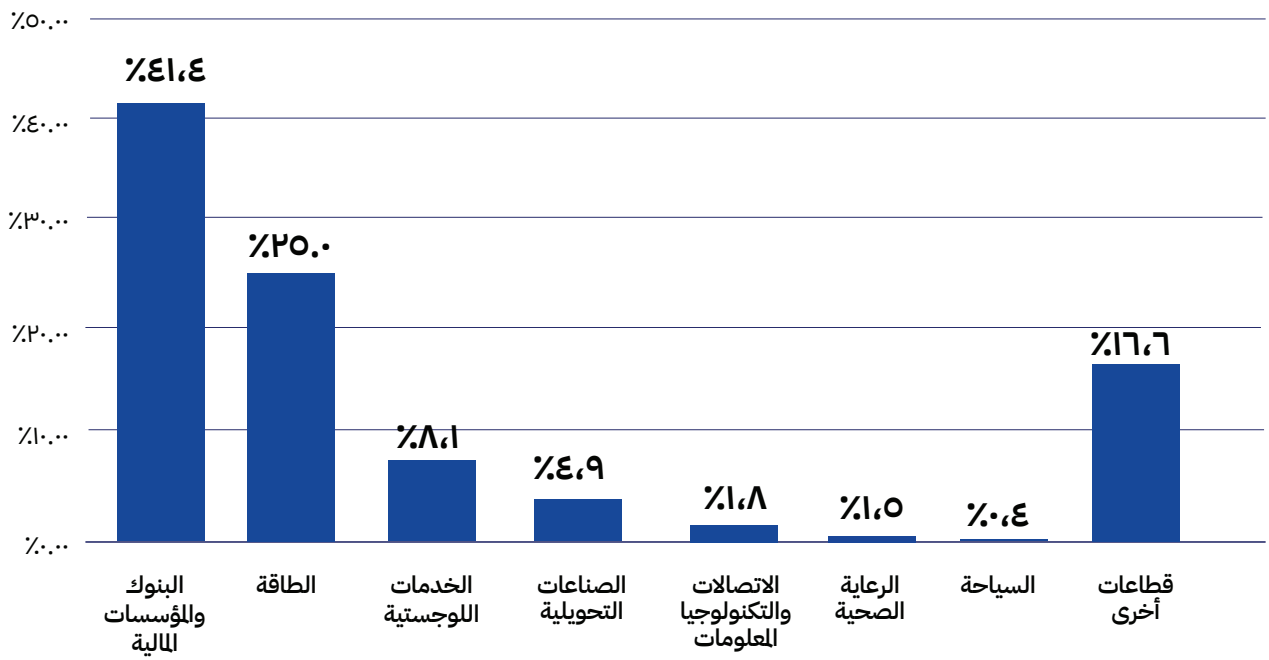

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (من يناير ٢٠٢١ إلى مايو ٢٠٢٥)

توزيع التمويل التنموي لموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة

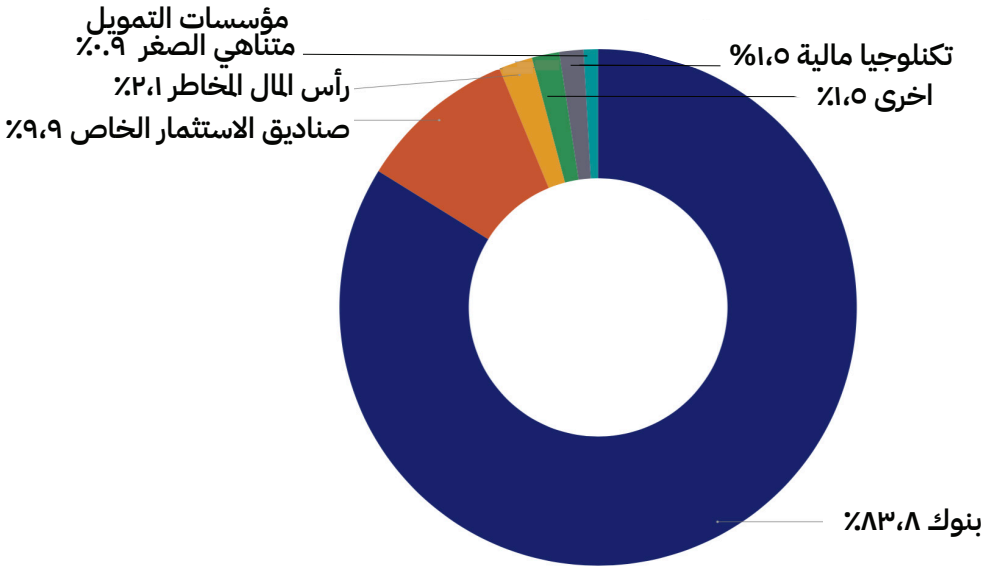

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

بينما استحوذت البنوك على ٨٤% من التمويلات الموجهة للقطاع المالي، وهو ما يؤكد دورها المحوري كوسيط تنفيذي لشركاء التنمية الدوليين في إعادة ضخ التمويلات في الأسواق وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت صناديق الاستثمار المباشر دوراً متنامياً بحجم تمويل تجاوز ٤٤٥ مليون دولار، يعكس دعمًا موجهًا للشركات متوسطة الحجم ذات النمو السريع. كما شهد مجال رأس المال المخاطر (Venture Capital) تمويلاً قدره ١٠٩ ملايين دولار، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على بداية تحول تدريجي نحو تمويل أكبر للشركات الناشئة.

وقد أثبتت الشركات الناشئة أهميتها في تقديم ابتكارات تنموية، لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية (FINTECH)، الذي شهد زخمًا متصاعداً خلال السنوات الأخيرة، حيث استحوذت الشركات العاملة فيه على أكثر من ٧٨ مليون دولار من التمويلات التنموية. ومن اللافت أن شركتين مصريتين تُصنفان ضمن الشركات المليارية (Unicorns) وهما Fawry وMNT-Halan، كانتا من بين المستفيدين من هذا النوع من التمويل. فقد حصلت Fawry Microfinance، التابعة لFawry، على تمويل بقيمة ١٠ ملايين دولار من الصندوق المصري الأمريكي للمشروعات (EAEF) عام ٢٠٢١، وذلك بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. كما حصلت MNT-Halan، التي تقدم حلولاً مالية رقمية متكاملة تشمل الإقراض، والدفع، والتجارة الإلكترونية، على استثمار مباشر من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم خططها التوسعية بقيمة ٤٠ مليون دولار وذلك ضمن جولة تمويلية بقيمة ١٥٧.٥ مليون دولار عام ٢٠٢٤.

مصر مركز إقليمي الطاقة المتجددة

جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥% من إجمالي التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص، مدفوعاً بزخم متزايد نحو مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد. ويُعَد هذا الاتجاه انعكاساً لتوجه واضح نحو دعم التحول الأخضر وتعزيز أمن الطاقة في مصر، حيث لعب شركاء التنمية الدوليين دوراً محورياً في تمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية، من خلال توفير التمويلات الميسّرة والدعم الفني والتقني.

ومنذ قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بإطلاق برنامج «نُوَفّي»، بالتعاون مع شركاء التنمية، من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، الذي يتولى دور شريك التنمية الرئيسي في قطاع الطاقة، تم حشد تمويلات بنحو ٤ مليارات دولار من أصل ١٠ مليارات مستهدفة لمحور الطاقة، ما أسفر عن توقيع اتفاقيات شراء طويلة الأجل للطاقة المتجددة مع شركات القطاع الخاص بقدرات إجمالية بلغت نحو ٤.٢ جيجاوات. وتضمنت جهود العمل ضمن إيقاف تشغيل محطات حرارية بقدرات تصل إلى ١٢٠٠ ميجاوات من أصل ٥٠٠٠ ميجاوات مستهدفة ضمن البرنامج مما يسهم في توفير ١،٢ مليار دولار سنوياً كان يتم إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

نُوَفّي NWFE

محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة من التعهدات للتنفيذ

أبرز مشروعات الطاقة المتجددة الممولة من شركاء التنمية للقطاع الخاص

محطة طاقة الرياح في خليج السويس (١١٠٠ ميجاوات)، باستثمار يبلغ ١.١ مليار دولار، ويشارك في تمويلها عدد من الشركاء من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AFDB)، مؤسسة الاستثمار البريطانية (BII)، المؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية (DEG)، صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID)، وصندوق الطاقة العربي (APICORP سابقاً).

مشروع مزرعة رياح خليج السويس ٢ بقدرة ٦٥٠ ميجاوات، باستثمار ٧٢٥ مليون دولار بتمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).

محطة أبيدوس بمدينة كوم أمبو بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، باستثمار ٥٠٠ مليون دولار، بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، شركة التمويل الهولندية للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).

محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية (٢٠٠ ميجاوات) باستثمار ١٨٢ مليون دولار بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AFDB)، صندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) .

مشروع أمونت لطاقة الرياح (٥٠٠ ميجاوات) في رأس غارب، فيُعد مثالًا على التمويل التشاركي بين عدد من الشركاء مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، مجموعة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered)، باستثمار بلغ ٧٠٠ مليون دولار.

مشروع توليد ١ جيجاوات من الطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة (BESS)، بالإضافة إلى مشروع الهيدروجين الأخضر (Egypt Green Hydrogen)، مما يعكس تنوع أدوات التمويل واتساع نطاق الشراكات الدولية لدعم تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة.

تعظيم دور مصر كمركز لوجستي

شهد قطاع الخدمات اللوجستية والنقل في مصر تطوراً ملحوظًا بفضل مجموعة من المشروعات الاستراتيجية التي استهدفت تعزيز البنية التحتية للموانئ وتوسيع قدرات النقل والتخزين وربطها بالأسواق المحلية والدولية. وجاء إجمالي التمويل الذي استفاد منه القطاع الخاص في هذا المجال حوالي مليار دولار منذ عام ٢٠٢١.

ومن أبرز هذه المشروعات محطة الحاويات الثانية في ميناء دمياط، التي يتم تنفيذها بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وDEG، و Proparco، بحزمة تمويلية بقيمة ٤٥٥ مليون دولار، ويستهدف هذا المشروع الذي يتم كشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) في رفع الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ٣.٣ مليون حاوية نمطية وتوفير أكثر من ٢٢٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما تساهم مؤسسة الاستثمار البريطاني (BII) في تمويل توسعة ميناء السخنة بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار، فيما موّل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مشروع ميناء أكتوبر الجاف بمبلغ ٣٠.٤ مليون دولار في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا، إضافة إلى تمويل لاحق بقيمة ٧ ملايين دولار لخدمات لوجستية مرتبطة بالميناء عام ٢٠٢٣. كذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية دعماً استشارياً بقيمة ٣،٧ مليون دولار لمشروعات النقل والتخزين.

تسهم هذه الاستثمارات في دعم ربط مصر بالأسواق العالمية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتعزيز النقل متعدد الوسائط، إضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية.

واستفادت شركة "بيكو مصر" من تمويل تنموي ميسر بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، مما مكّنها من إنشاء أول مجمع صناعي إقليمي لها في مدينة العاشر من رمضان. يشمل المشروع مركزًا للبحث والتطوير، وخطوط إنتاج بطاقة سنوية ١.١ مليون وحدة، وحصل على شهادة LEED GOLD، وهي من أرفع الشهادات العالمية في الأداء البيئي, تأكيدًا على التزامه بالاستدامة. يمثل المشروع نموذجًا ناجحًا لتوظيف التمويل التنموي في تعزيز الابتكار الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات، ويوفر فرص عمل محلية ويعزز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية.

توطين الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعمل الدولة المصرية على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين الصناعة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال، بما يُعظم من المنتج المحلي ويزيد الصادرات، واتساقًا مع هذا التوجه، فقد استحوذت الصناعات التحويلية على ٥% من التمويلات التنموية منذ ٢٠٢١ بإجمالي ٦١٨ مليون دولار موزعة على ١٨ صفقة.

بالإضافة إلى ذلك، يأتي التمويل التنموي للمصنعين المحليين كمحرك أساسي للتوسع الدولي. حيث حصلت شركات بارزة مثل إيديتا، المتخصصة في تصنيع الأغذية الخفيفة المعبأة آلياً، على تمويل بقيمة ٤٥ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف توسيع خطوط الإنتاج ودعم خطط النمو التوسع إلى المملكة المغربية. كما استفادت الصناعات الغذائية من التمويلات التنموية من خلال تمويل شركات مثل "المراعي" و"كوكاكولا مصر" و"عافية" و"مجموعة أولام الدولية" بتمويلات ومنح تجاوزت قيمتها ٣١٥ مليون دولار، مما يعكس أهمية القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

كما يساهم التمويل التنموي في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تحديث قطاع التصنيع المصري وتوطين التكنولوجيا. على سبيل المثال، حصلت شركة بيكو مصر (المتخصصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية والمنزلية) على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم رأس المال العامل وشراء المواد الخام، مع تركيز واضح على أنشطة البحث والتطوير لتوطين التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات. كذلك، ساهم تمويل بقيمة ٣٠ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية لشركة «باشاباجي» مصر المتخصصة في صناعة المنتجات الزجاجية في تعزيز الإنتاج المستدام ودعم الصادرات، ما يعزز من موقع مصر كمركز جذب للاستثمارات الأجنبية ويحفز نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية.

كما يدعم التمويل التنموي تنافسية القطاع الخاص المحلي عن طريق رفع مستوى الابتكار وزيادة القيمة المضافة للمنتجات. مثال على ذلك، حصلت الشركة المصرية الألمانية للصناعة (العاملة في تصنيع حلول إمدادات المياه والصرف الصحي) على تمويل طويل الأجل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ما يتيح لها تحسين عملياتها الإنتاجية وتطوير مشاريع بحث وتطوير، مما يؤدي إلى صقل قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. كذلك، قدمت المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) قرضاً بقيمة ٢٥ مليون دولار لشركة قنديل ستيل عام ٢٠٢٣، المتخصصة في تصنيع منتجات الصلب المسطح، لدعم احتياجات رأس المال العامل بهدف تعزيز قدراتها التصديرية. كما وفرت المؤسسة دعمًا فنياً لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية، إلى جانب تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

ويوضح هذا النهج الشامل أن التمويل التنموي لم يعد مجرد أداة لتمويل المشروعات، بل أصبح أداة تحول تدعم تمكين القطاع الخاص، وتعزز الابتكار، وتدفع باتجاه نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. كما أن تعدد المؤسسات التنموية المساهمة، وتكامل أدواتها التمويلية والاستشارية، يؤكد التزاماً متنامياً بتوفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص المصري، تتيح له التوسع محلياً والتكامل مع الأسواق العالمية، بما يعزز من مسار التنمية المستدامة في البلاد.

ومن بين أبرز الأمثلة التي استفادة من التمويل التنموي، شركة "إنجازات" المتخصصة في الحلول التكنولوجية المتكاملة لإدارة المياه والطاقة المتجددة استفادت بشكل مباشر من منصة "حافز" للدعم المالي والفني التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. بفضل هذا الدعم، تمكنت الشركة من جمع تمويلات تجاوزت ١٧ مليون دولار، ومنح بقيمة ٤،٤ مليون دولار، إلى جانب استثمارات أجنبية مباشرة، ما ساهم في توسيع مشروعاتها في مجال الطاقة الخضراء والمياه من ١٠ ملايين دولار إلى نحو ٥٠ مليون دولار بين مؤتمري المناخ COP٢٧ وCOP٢٨، مع استثمارات قيد التنفيذ بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. وتعكس هذه النجاحات دور القطاع الخاص الفاعل في دعم جهود الدولة لمواجهة التغير المناخي وتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية.

الدعم الفني والخدمات الاستشارية

تُشكّل برامج الدعم الفني أحد الأعمدة الأساسية لدعم نمو القطاع الخاص في مصر. حيث تبلغ المحفظة الجارية للمشاريع والبرامج التي يساهم فيها شركاء التنمية الدوليين للدعم الفني والاستشاري للقطاع الخاص قيمة ما يقرب ٢٢٨ مليون دولار أمريكي. وتتيح هذه البرامج تبادل المعرفة، وبناء القدرات، وتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية بما يعزز من فعالية السياسات العامة ويدعم بيئة الأعمال. وتعد برامج الدعم الفني أداة استراتيجية تسهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة، وتمكينها من الاستفادة من فرص النمو المستدام.

ويتيح شركاء التنمية العديد من برامج الدعم الفني في قطاعات متعددة من بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والشمول المالي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والزراعة واستصلاح الأراضي، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار، والخدمات المالية، والتجارة والتصدير.

في هذا السياق، تأتي أهمية التعاون الدولي باعتباره محركاً رئيسياً لهذه الجهود، حيث توفر الشراكات مع شركاء التنمية الدوليين الخبرات الفنية المتقدمة، وأفضل الممارسات، والدعم المالي اللازم لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال التعاون الدولي، تتمكن مصر من تعظيم استفادتها من مواردها الوطنية، وتعزيز تنافسية اقتصادها، ودمج القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في التنمية المستدامة، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر شمولاً وتأثيراً.

يوضح الرسم البياني التوزيع النسبي للتمويل التنموي للدعم الفني في مصر حسب القطاعات المستفيدة، ويُبرز مدى تنوع المجالات التي تحظى بدعم شركاء التنمية الدوليين، وخاصة في دعم القطاع الخاص.

توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب الموضوع
(المحفظة الجارية - بالمليون دولار)

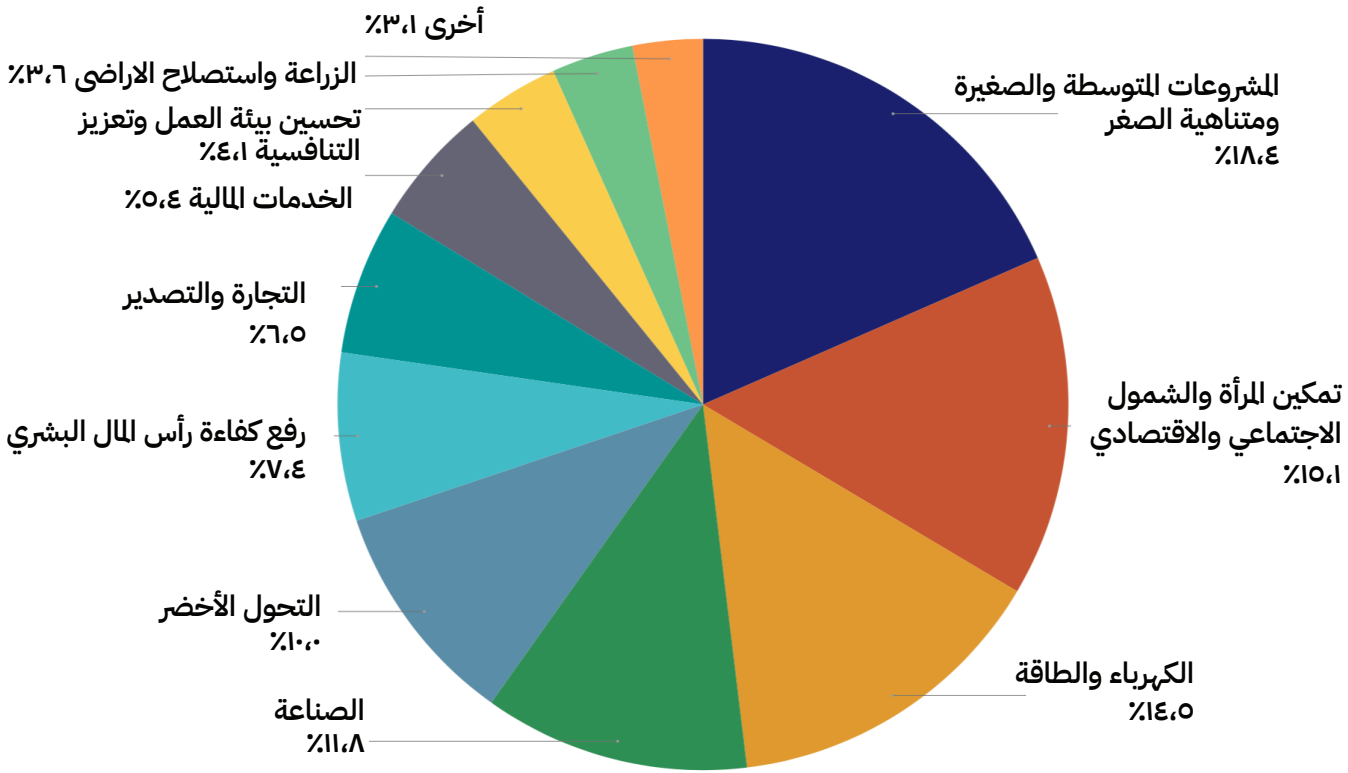

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال

توزيع تدفقات التمويل التنموي لدعم الفني للقطاع الخاص من شركاء التنمية حسب المجالات

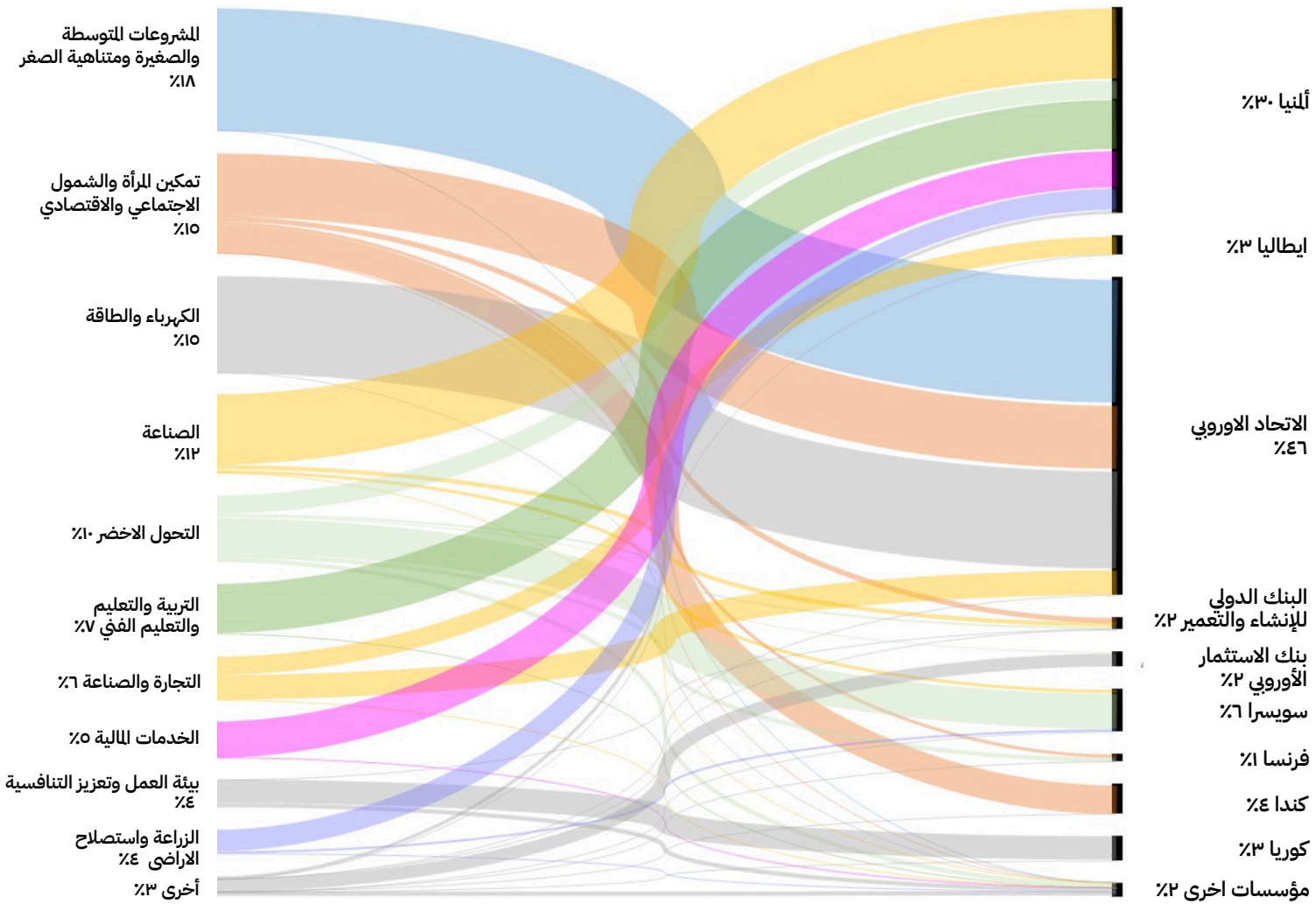

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

في قطاع الكهرباء والطاقة، يساهم الدعم الفني في تسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة بقيادة القطاع الخاص، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لتوسيع نطاق استخدامها وتحسين البنية التحتية المرتبطة بها.

ومن أهم تلك المشروعات، الدراسات الاستشارية التي ينفذها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالشراكة مع شركاء تنمية ثنائيين وتتضمن في إطار برنامج «نُوَفِّي» تنفيذ دراسات فنية وقياسات دقيقة لسرعة الرياح على مستوى الجمهورية بهدف تحديد أفضل المواقع لإقامة مشروعات طاقة الرياح ومشروع دعم فني لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء يهدف إلى وضع قواعد تنظيمية واضحة لتمكين إنتاج وبيع الكهرباء من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص مباشرة (نظام "Private-to-Private") مما يفتح سوق جديدة تسمح ببيع الكهرباء مباشرة للمستهلكين الصناعيين ومشروع "شهادات ضمان المنشأ (Guarantees of Origin)" والذي يساهم في وضع نظام لإصدار شهادات تثبت أن الطاقة المنتجة من مصادر متجددة. تسهم هذه الشهادات في تعزيز مصداقية المنتجين وتُستخدم في التصدير أو بيع الطاقة النظيفة داخل السوق المحلي.

وفي قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، يرتكز الدعم الفني التدخلات على تعزيز الابتكار الزراعي وربط صغار المزارعين بالأسواق، من خلال دعم القدرات الفنية والإدارية للجمعيات الزراعية وتيسير وصولها إلى حلول مالية غير مصرفية.

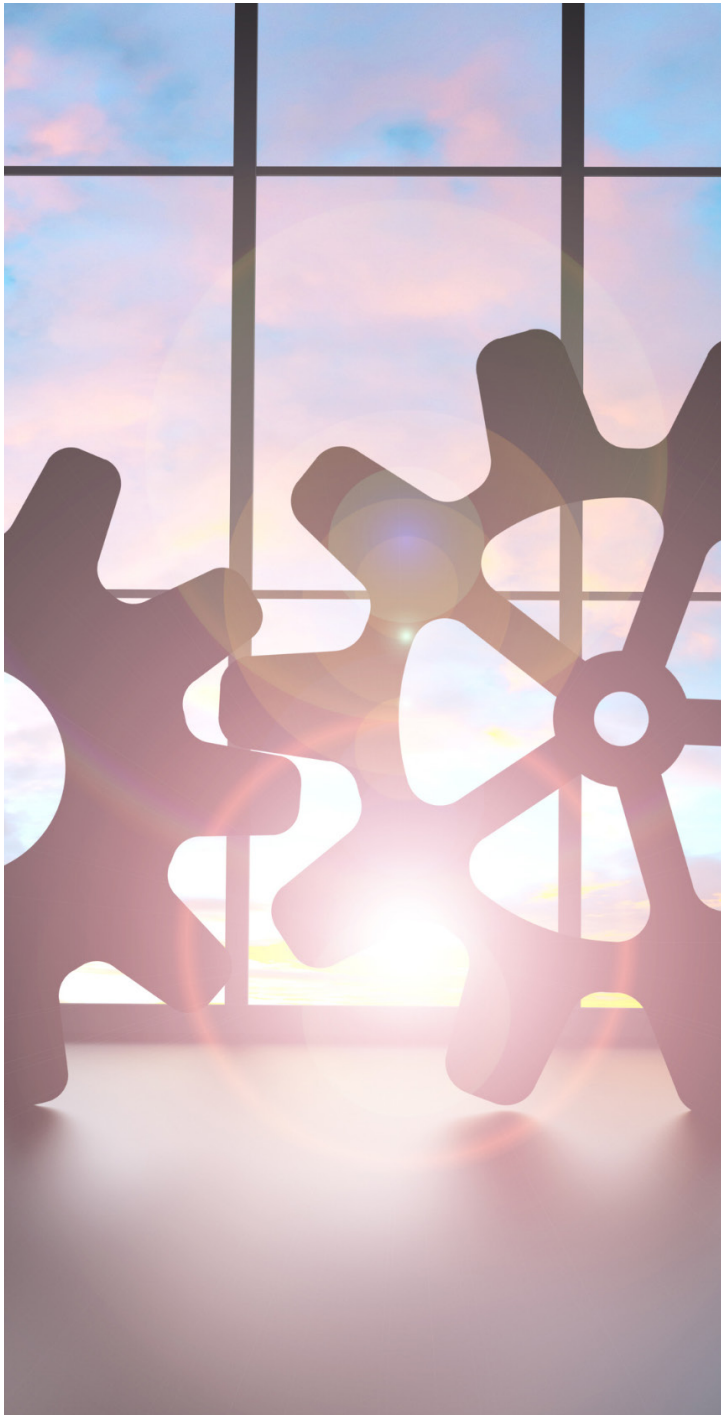

وفي قطاع الصناعة، تعمل مشروعات الدعم الفني على تحفيز اعتماد حلول كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، ورفع القدرة التنافسية للصادرات، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية مثل الملابس والمنسوجات. كما تدعم هذه التدخلات الابتكار الصناعي والاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية من خلال بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير السياسات الصناعية. ومن أمثلة تلك المشروعات، مشروع "القطن المصري – المرحلة الثانية" يهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسلسلة قيمة القطن المصري من الزراعة إلى التصنيع، من خلال دعم المزارعين بالتدريب على الممارسات المستدامة، وتطوير التعليم الفني، وتمكين الشباب والقطاع الخاص. ينفذ المشروع من قبل منظمة "اليونيدو" بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبشراكة مع وزارات الصناعة، الزراعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى جانب مؤسسات بحثية وتعليمية وشركات دولية.

وفي إطار توجه الحكومة لتيسير الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والتحول الرقمي، يتم تقديم دعم فني في العديد من المشروعات من تطوير منصات حكومية لتعزيز كفاءة الخدمات، ومن أمثلة هذه المشروعات إطلاق منصة رقمية متكاملة لخدمات المستثمرين للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ضمن المرحلة الثانية من برنامج التحول الرقمي، بهدف تحسين كفاءة الأعمال وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات للمستثمرين، وذلك بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). بالإضافة إلى مشروع دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار في الإدارة العامة (INNOPA) من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن الحكومة الألمانية وبالتعاون مع وزاراتي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بهدف تعزيز التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية ويتضمن المشروع إنشاء معمل للابتكار الحكومي في مركز إبداع مصر الرقمية وتحفيز تقديم خدمات حكومية إلكترونية فعّالة ومبتكرة للمواطنين وللشركات، مع التركيز على بناء القدرات والتعاون مع الشركات الناشئة.

إلى جانب هذه القطاعات، يشمل الدعم الفني مجالات متعددة وقطاعات استراتيجية مثل الصحة، التعليم، والبحث العلمي، والري، وبيئة الأعمال. حيث يتكامل الدعم المقدم من شركاء التنمية مع جهود الحكومة وأولويات عملها بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي.

رابعًا: التمويل التنموي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال

في سياق آخر يبرز التمويل التنموي الدولي كأداة رئيسية لدعم هذه التوجهات، حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن التمويلات الميسرة، ساهمت في توفير موارد طويلة الأجل تُمكن المؤسسات الوطنية من تنفيذ مشروعات في قطاعات مثل البنية التحتية، الصحة، التعليم، والتحول الرقمي. وتكمُن أهمية هذا التمويل في كونه يخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة مقارنة بالوسائل التقليدية، ويعزز في الوقت ذاته من كفاءة واستدامة الإنفاق العام.

وفي هذا السياق وعلى مدار السنوات الأخيرة، عملت الحكومة على تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية طموح يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، ودفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وقد حظيت هذه الجهود بدعم كبير من شركاء التنمية الدوليين ومؤسسات التمويل الدولية، التي وفرت تمويلات تدعم تنفيذ سياسات وإجراءات إصلاحية محددة.

ومن بين تلك البرامج «تمويل سياسات التنمية»، مع البنك الدولي، بقيمة 700 مليون دولار، الذي يأتي كجزء من حزمة دعم إجمالية تبلغ 6 مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتحسين نتائج رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتقوية إدارة الاقتصاد. من بين الإصلاحات الرئيسية التي يدعمها هذا البرنامج: تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتمكين جهاز حماية المنافسة من مكافحة عمليات الاندماج والاستحواذ غير التنافسية، وتحسين تعبئة الإيرادات المحلية.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، تُتيح آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة، تمويلات ميسرة بقيمة ٥ مليارات يورو، لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وتحفيز إجراءات الإصلاح من خلال محاور متعددة تعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على الصمود، وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال، ودفع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي يتم تنفيذ برنامج دعم تنمية القطاع الخاص مع البنك الأفريقي للتنمية، بقيمة ١٧٠ مليون دولار أمريكي مع الحكومة المصرية، وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، مع التركيز على النمو الأخضر، بهدف تحسين مناخ الأعمال في مصر، خاصة في مجالات التصنيع والزراعة، وتعزيز مصادر النمو الأخضر من خلال التركيز على الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الكربون.

كذلك من خلال البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يتم تنفيذ العديد من البرامج في مجالات الحوكمة، والاستثمار، وتنافسية القطاع الخاص، والتنمية الإقليمية، والتنمية المستدامة. ويمثل هذا البرنامج أداة مهمة لتعزيز صناعة السياسات القائمة على الأدلة، وتطوير قدرات المؤسسات العامة، ودفع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بطريقة منهجية.

خامسًا: دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة، والاضطلاع بجهود توطيد العلاقات مع شركاء التنمية، من خلال شراكات استراتيجية تقوم على الملكية الوطنية،، لتوفير أدوات مالية متنوعة مثل الاستثمار المباشر، التمويل التجاري والميسر، وضمان المخاطر.

وتلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دائما بمبدأ "الملكية الوطنية" كأساس لإطار الدبلوماسية الاقتصادية. حيث يتم إعداد الاستراتيجيات المشتركة بين جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف وفقاً لنهج تشاركي يعكس مبادئ الشفافية والتكامل والتنسيق والالتزام الجاد بأولويات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم تطوير هذه الاستراتيجيات استناداً إلى الأطر الوطنية الحاكمة، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، إلى جانب المبادرات الرئاسية الكبرى، وعلى رأسها المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتنمية الريف المصري والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

وتقوم الوزارة بتيسير وصول القطاع الخاص إلى الدعم المالي والفني، وتعزيز قدراته من خلال توفير الدراسات والتحليلات والسياسات المبنية على الأدلة. وقد أسفرت هذه الجهود عن حصول القطاع الخاص في مصر على تمويل يتجاوز ١٥.٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، موزعة على قطاعات متعددة، مما يعكس نجاح التعاون بين الوزارة وشركاء التنمية في دعم نمو القطاع الخاص وتمكينه.

تنسيق الجهود بين شركاء التنمية والقطاع الخاص

وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بناء على المهام المنوطة بها بتنسيق الجهود بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص نظراً لدورها المركزي في إعداد الخطط التنموية، وتحديد الأولويات الوطنية، وصياغة الأطر الاستراتيجية بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.

وفي هذا السياق، جاء إنشاء وحدة مشاركة القطاع الخاص كإحدى الآليات المؤسسية التي تسهم في تفعيل هذا الدور، من خلال التنسيق المباشر مع الجهات الحكومية المختلفة، ومؤسسات التمويل الدولية، والقطاع الخاص، لضمان استجابة برامج التعاون الدولي للاحتياجات الفعلية للسوق، وتحقيق التكامل بين المبادرات الوطنية والشراكات التنموية من ناحية. ومن ناحية أخرى، تعمل الوحدة على تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل والدعم الفني، وخلق قنوات تواصل مستدامة مع مجتمع الأعمال، بما يعزز من تنافسية، ويُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بقيادة القطاع الخاص.

أدوات تمكين القطاع الخاص

تحرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على ستة محاور مترابطة، تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة. وينطلق المحور الأول من أهمية تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان تكامل السياسات الاقتصادية عبر القطاعات المختلفة، بما يحقق الانسجام المؤسسي ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار الخاص. ويمتد هذا التنسيق نحو تحقيق التوافق الاستراتيجي مع القطاع الخاص، من خلال دمج رؤى القطاع ومقترحاته في مسار التخطيط التنموي، بما يسهم في توجيه الأولويات الوطنية نحو فرص أكثر واقعية وارتباطًا باحتياجات السوق.

وفي إطار تطوير السياسات العامة، تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهمية خاصة لصياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الخاص بشكل استباقي ومبني على الأدلة، مستندة إلى قواعد بيانات دقيقة وشراكات مع مؤسسات بحثية، لضمان اتخاذ قرارات قائمة على معرفة معمقة بالمتغيرات الاقتصادية. كما تعمل على دعم الإنتاجية والابتكار كركائز رئيسية لتعزيز التنافسية، من خلال دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وتمكين الحلول المبتكرة القادرة على خلق فرص جديدة للنمو والعمل على الخروج من "فخ الدخل المتوسط".

كما تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كذلك نهجاً نشطاً في بناء وتوسيع الشراكات الدولية، بهدف تعظيم الاستفادة من أدوات التمويل التنموي، والدعم الفني، ونقل المعرفة، بما يدعم جهود بناء قدرات القطاع الخاص. وأخيراً، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في تحديد الفرص الاستثمارية، سواء عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الخطة الاستثمارية، أو من خلال تسهيل النفاذ إلى الفرص الممولة من شركاء التنمية في الداخل والخارج، دعما لتوسيع نطاق مشاركة الشركات المصرية على المستويين المحلي والدولي.

١.التوافق الاستراتيجي
تضمن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن تتماشى مبادرات القطاع الخاص مع الأهداف والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

٢. التنسيق بين الوزارات
تضمن الوزارة اتساق السياسات وتقييم المخاطر وتحسين الموارد ومشاركة أصحاب المصلحة والرصد والتقييم الفعال.

٣. الصياغة الاستباقية والمبنية على الأدلة للسياسات
السياسات القائمة على الأدلة التي تعزز نمو القطاع الخاص.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

٤. الإنتاجية والابتكار والاستشراف
تعزيز مهارات القوى العاملة؛ تشجيع البحث والتطوير والابتكار، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتوقع المستقبل والاستعداد له.

٥. الشراكات الدولية
توفير الوصول إلى الأسواق والدعم المالي والتقني من خلال شركاء التنمية

٦. تحديد الفرص
تحديد فرص الاستثمار وفجوات السوق ومجالات النمو بناء على خطة الاستثمار.

التواصل الفعال

الشبكات والشراكات

رأس المال البشري

التكنولوجيا والبيانات

- بناء اقتصاد تنافسي وجاذب للاستثمار
- تنمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي
- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية
- تيسير مشاركة القطاع الخاص في التنمية

تقليص الفجوة المعلوماتية لدعم القطاع الخاص

رغم تنوع وأهمية الدعم الذي تم عرضه والذي يقدمه شركاء التنمية سواء دعم فني أو تمويل تنموي للقطاع الخاص، لا يزال هناك تحدٍ كبير يتمثل في الفجوة المعلوماتية التي تُقيد قدرة الشركات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

ويعود ذلك إلى عدد من التحديات الهيكلية، من بينها تكدُّس المعلومات وتعدد مصادرها، والحاجز اللغوي الذي قد يحول دون فهم التفاصيل الفنية، بالإضافة إلى صعوبة المقارنة بين مختلف الأدوات التمويلية بسبب عرض البيانات بشكل غير منظم أو غير محدث، مما يحد من الاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق وبهدف تعزيز التواصل الفعّال مع القطاع الخاص وسد الفجوة المعلوماتية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص وسلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E Series). وفيما يلي عرض لتلك الأداتين.

منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص

أصبح القطاع الخاص في مصر قوة دافعة أساسية وراء التحول الاقتصادي، حيث يضطلع بدور محوري في تعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات. ويأتي هذا النشاط الملحوظ في ظل التزام الحكومة الواضح بتهيئة بيئة أعمال أكثر دعماً وتحفيزاً، وتفعيل الشراكات الفعالة مع المؤسسات الدولية وشركاء التنمية، بهدف تعظيم استفادة القطاع الخاص من التمويل والدعم الفني والخدمات الاستشارية المتاحة على المستويين المحلي والدولي.

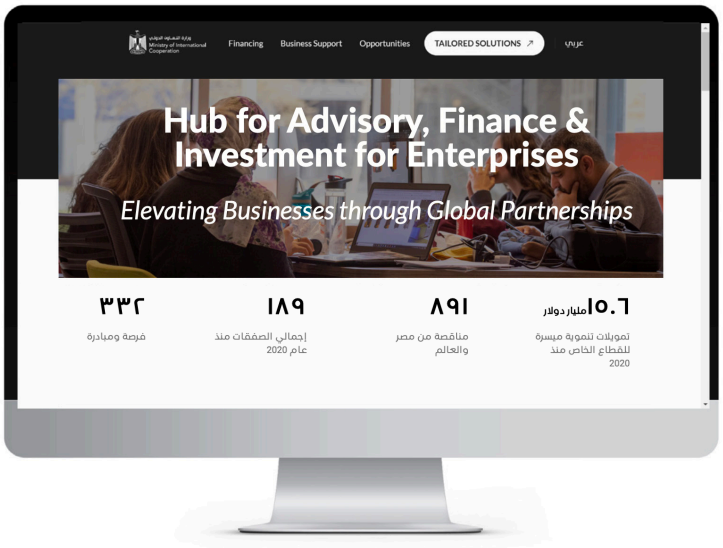

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص كإحدى الآليات المبتكرة لدفع أجندة تمكين القطاع الخاص من خلال تيسير الوصول إلى التمويلات التنموية والخدمات الفنية. تم تصميم المنصة كبوابة رقمية متكاملة تربط بين شركاء التنمية، والوكالات المنفذة، والجهات الحكومية، ومجتمع الأعمال من جميع الفئات—بما في ذلك الشركات الكبرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الناشئة. وقد تم تطوير المنصة لتكون أداة استراتيجية ضمن جهود الوزارة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز التمويل من أجل التنمية المستدامة.

من خلال منصة "حافز"، تتم إتاحة أكثر من ٩٠ خدمة تمويلية ودعم فني مقدمة من ٤٤ شريكاً من شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف. وشهدت المنصة تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الخدمات من ٦٢ خدمة عند الإطلاق في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٩٠ خدمة حالياً، واستقطبت ما يقرب من ١٨ ألف مستخدم من القطاع الخاص ورواد الأعمال. وتضم قاعدة بيانات المنصة أكثر من ٧٠٠ شركة استفادت من خدمات الدعم، كما تم عرض أكثر من ١،٠٠٠ مناقصة ومبادرة تنموية ممولة من شركاء التنمية في مصر وأكثر من ٨٠ دولة أخرى، بما يتيح فرصاً ملموسة للتوسع والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

توفر المنصة نطاقاً واسعاً من الخدمات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

خدمات التمويل

تتضمن خدمات التمويل المدرجة على المنصة حتى الآن ٦٠ أداة تمويلية مقدمة من قبل أكثر من ٣٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتشمل مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل التمويل التنموي الميسر، والاستثمار المباشر، والتمويل التجاري، وضمانات المخاطر، والمنح. تهدف هذه الخدمات إلى تسهيل وصول الشركات إلى مصادر تمويل متعددة تُمكّنها من تنفيذ مشروعات جديدة، وتوسيع أنشطتها، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يعزز من قدرتها على النمو والاستدامة.

الدعم الفني

تشمل خدمات الدعم الفني المدرجة على المنصة حتى الآن ٢٩ خدمة مقدمة من ٢٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتتنوع بين الاستشارات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والدعم الاستشاري المتخصص. تهدف هذه الخدمات إلى تعزيز كفاءة الشركات، خاصة في الجوانب التشغيلية والإدارية، ومساعدتها على تطوير قدراتها الداخلية، مما يساهم في تحسين أدائها التنافسي وزيادة جاهزيتها للنمو والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.

مركز الشراكات

يُعد مركز الشراكات على المنصة أداة تفاعلية تتيح لمختلف الجهات—سواء كانت حكومية، أو من القطاع الخاص، أو من شركاء التنمية—عرض مشروعاتهم التنموية بشكل تفصيلي، مع توضيح نوع الدعم المطلوب، سواء كان تمويلاً، أو دعماً فنياً، أو شراكات تنفيذية، أو غيرها من الخدمات. يهدف المركز إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، وتسهيل الوصول إلى الموارد والخبرات التي تساهم في دفع المشروعات قُدماً وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة.

المناقصات والفرص

تُوفّر المنصة وصولاً مباشراً إلى أحدث المناقصات والفرص المتاحة على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز من فرص مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية ويدعم تنافسية الشركات المصرية في الأسواق العالمية. ومنذ إطلاق المنصة، تم إتاحة أكثر من ٨٥٠ مناقصة في مصر وخارجها من خلال ٤٥ شريكاً تنموياً في مختلف القطاعات حتى مايو ٢٠٢٥، مما أتاح للشركات المصرية الاطلاع والمنافسة على فرص تنفيذ مشروعات دولية متنوعة. أما على مستوى الفرص، فقد تم نشر أكثر من ٣٣٠ فرصة تشمل مسابقات، وبرامج تسريع، وندوات إلكترونية، ومبادرات مختلفة، وذلك من خلال ٥٠ شريكاً تنموياً، ما يُسهم في تعزيز الاندماج في شبكات التنمية العالمية وتنمية القدرات المؤسسية محلياً.

مركز الصفقات

يُوفّر قسم مركز الصفقات على المنصة قاعدة بيانات تفاعلية لعرض الصفقات التمويلية التنموية التي تم توقيعها بين القطاع الخاص وشركاء التنمية، مصنّفة حسب السنوات والقطاعات الأكثر جذباً للاستثمار. يهدف هذا القسم إلى تعزيز الشفافية من خلال إبراز سابقة الأعمال والتعاون القائم بين الأطراف، كما يساهم في تسليط الضوء على توجهات التمويل التنموي، بما يُمكّن الشركات من فهم فرص السوق بشكل أفضل واستلهام نماذج ناجحة للتعاون مع شركاء التنمية.

التقارير والأدوات

يضم قسم التقارير والأدوات على المنصة مجموعة واسعة من الدراسات التشخيصية والتقارير المتخصصة الصادرة عن أكثر من ٤٠ شريكاً تنموياً، تغطي مختلف القطاعات ذات الصلة بالقطاع الخاص. وقد تم حتى الآن نشر أكثر من ٢٠٠ إصداراً تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تقديم تحليلات وبيانات تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتصميم التدخلات والسياسات بشكل أكثر فعالية، بما يُعزز من تمكين الشركات والنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية.

دعم الذكاء الاصطناعي

تتضمن المنصة ميزة "المساعد الذكي"، وهو روبوت محادثة تفاعلي يُسهّل على المستخدمين عملية البحث والتنقّل داخل المنصة. يمكن للمستخدم طرح استفسارات أو وصف احتياجاته، ليقوم المساعد الذكي بتحليل الطلب واقتراح الخدمات أو الفرص الأكثر ملاءمة من بين المحتوى المتاح على المنصة، مما يعزز من سهولة الوصول إلى المعلومات ويوفّر تجربة استخدام أكثر فعالية وسرعة.

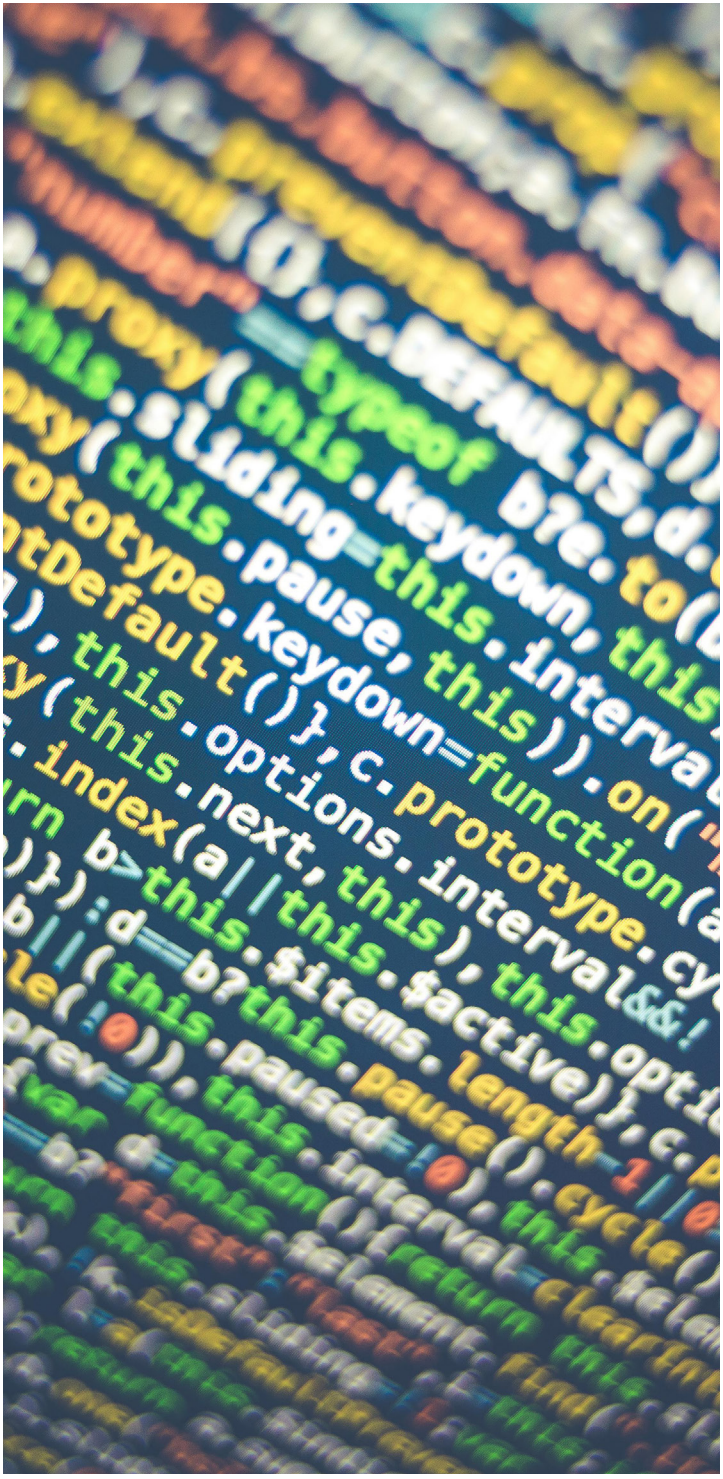

في هذا السياق، تبرز أهمية المنصة كأداة لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع الخاص، مثل فجوة المعلومات، وصعوبة الوصول إلى التمويل، والحواجز اللغوية، من خلال تقديم حلول مخصصة تتناسب مع احتياجات كل شركة على حدة.

وتتماشى منصة "حافز" مع رؤية مصر الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال توفير أدوات فعالة تدعم الشراكات المبتكرة، وتفتح آفاقاً جديدة أمام مجتمع الأعمال للمشاركة في جهود التنمية الوطنية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والتصنيع، والصحة، والتعليم.

وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن تساهم منصة "حافز" دوراً أكثر شمولاً في دعم جهود الدولة نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، من خلال استمرار تطوير الخدمات، وتوسيع قاعدة المستخدمين، وتكثيف التكامل مع الشركاء الدوليين والبرامج التنموية.

التوسع على مستوى المحافظات

وفي إطار سعي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التعاون الدولي لتوطين التنمية والشراكة الوثيقة مع القطاع الخاص، ستقوم الوزارة بتنفيذ مبادرة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال مشروع الشراكة مع برنامج مبادلة الديون الإيطالي المصري من أجل التنمية. يهدف المشروع إلى سد الفجوة المعلوماتية للقطاع الخاص في المحافظات من خلال توفير وصول أفضل لفرص التمويل التنموي ودعم الفني وشراكات التعاون الدولي لشركات القطاع الخاص وبخاصة خارج القاهرة الكبرى. وسيعتمد المشروع على منصة "حافز" لتقديم أدوات تمويلية وبرامج تدريبية وربط الأسواق، مما يضمن شمول أوسع لكافة فئات القطاع الخاص.

سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES)

في إطار توجه الدولة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتحقيق التكامل مع شركاء التنمية الدوليين، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية B.R.I.D.G.E (اختصاراً لـ Business Roundtables for Investment, Development & Government Engagement)، والتي تمثل منصة استراتيجية مبتكرة لتفعيل الحوار المنظم بين الحكومة ومجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية. تهدف هذه السلسلة إلى رصد التحديات الحقيقية التي تواجه القطاع الخاص، وربطها مع فرص الدعم الفني والتمويلي المتاحة، بما يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر نشاطاً واتساقاً مع أهداف الدولة التنموية. وتعكس سلسلة B.R.I.D.G.E تحولاً في منهجية التعامل الحكومي مع القطاع الخاص، حيث لا تكتفي بعرض المبادرات والسياسات، بل تسعى لبناء شراكة تشاركية حقيقية مبنية على التفاعل المباشر، والتصميم المشترك للمشروعات.

تتناول اللقاءات حتى الآن محاور استراتيجية تشمل: عرض فرص الاستثمار في قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة المتجددة، الغذاء، سلاسل القيمة الزراعية والصناعية؛ تسليط الضوء على أدوات التمويل المبتكر والمتاح عبر الشركاء الدوليين، تشجيع الشركات المصرية على دخول المناقصات الدولية، إلى جانب التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، والتحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع أولويات الحكومة في التحول إلى نموذج تنموي أكثر شمولاً واستدامة.

كما تساهم سلسلة B.R.I.D.G.E في ربط السياسات الوطنية للأعمال والاستثمار بالإمكانات الدولية المتاحة، سواء من حيث التمويل أو بناء القدرات، مما يعزز من فعالية الجهود الحكومية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤–٢٠٢٧، عبر تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره كشريك رئيسي في التنمية. وتعد هذه السلسلة أحد الأدوات المؤسسية الداعمة لمنصة "حافز"، والتي تكمّل بدورها هذا التوجه من خلال تسهيل الوصول إلى فرص التمويل الفني والمالي، وتوفير حوافز موجهة معلومات محدثة حول آليات الدعم التنموي المتاح.

وقد تم عقد العديد من اللقاءات للتركيز على قطاعات متعددة من بينها قطاع الشباب والرياضة بالشراكة مع اليونيسف حيث عقدت الوزارة أولى جلسات B.R.I.D.G.E في أغسطس ٢٠٢٤ بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بمشاركة أكثر من ٥٠ ممثلاً من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب وممثلي منظمة اليونيسف، حيث ركزت على قطاع الشباب والرياضة كأحد المحركات الرئيسية لتنمية رأس المال البشري.

كما تم عقد النسخة الثانية من B.R.I.D.G.E بمشاركة ممثلي السفارة البريطانية والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII) وهيئة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF)، وأكثر من ٨٥ شركة ومجلسًا تصديرياً. ناقش اللقاء آليات التمويل المُتاحة للشركات المصرية، بما في ذلك التمويل طويل الأجل وضمانات التصدير، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي. عرضت خلالها المؤسسات المختلفة على القطاع الخاص أدواتها والفُرص التمويلية والاستثمارية المتاحة لشركات لدعم القطاع الخاص والتجارة البينية بين البلدين، التي بلغت ٤.٨ مليار جنيه إسترليني سنوياً.

وفي إطار التوسع الإفريقي للقطاع الخاص المصري والشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، ركز اللقاء الثالث على تعزيز التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، حيث أعلن البنك عن خطة لضخ ٣٠٠ مليون دولار في القطاع الخاص المصري خلال ٢٠٢٥، خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الخضراء. استهدف اللقاء تعزيز الحوار مع مجتمع الأعمال وشركات القطاع الخاص وتعريف الشركات بالأدوات التمويلية التي يتيحها البنك الأفريقي للتنمية، في ضوء رؤية الدولة الهادفة لتحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبحضور ممثلي جمعيات رجال الأعمال، وعدد من قادة القطاع الخاص.

الخاتمة

يبرز التقرير بوضوح أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لخلق اقتصاد قادر على الصمود، وتحقيق النمو، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي ظل التحديات التمويلية العالمية، يُمثّل التمويل الإنمائي أداة حيوية لسد الفجوة التمويلية التي تواجه جهود التنمية، من خلال توفير موارد تمويلية ميسرة، وخبرات فنية، وآليات مبتكرة تُسهم في تقليل مخاطر الاستثمار، خاصة في القطاعات ذات الأولوية.

لقد تناول التقرير سُبل تمكين القطاع الخاص عبر منظومة متكاملة تشمل تحسين بيئة الأعمال، دعم تنافسيته، وتطوير قدراته المؤسسية، بالإضافة إلى تسهيل وصوله إلى أدوات التمويل المختلفة، سواء في شكل تمويل تنموي ميسر، شراكات رأسمالية، أو دعم فني مصمم حسب احتياجات كل قطاع. وتكمن أهمية هذه الجهود في أنها لا تقتصر على زيادة التمويل فحسب، بل تهدف إلى رفع كفاءة الاستخدام، وتعزيز الأثر التنموي للمشروعات، بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما أوضح أن التركيز على محاور التحول الأخضر، الاقتصاد الرقمي، ريادة الأعمال، والنمو الشامل كركائز أساسية للمرحلة المقبلة متسق مع أولويات الدولة. ويتم ذلك مع ربط تلك المحاور بأطر التعاون الدولي، لضمان توجيه الموارد نحو المجالات التي تحقق قيمة مضافة طويلة الأجل. ويؤكد ذلك أهمية صياغة استراتيجيات تمويل إنمائي قائمة على أولويات وطنية واضحة، وتتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص المتغيرة.

وفي هذا السياق، فإن استمرار الدولة في تطوير آليات التنسيق المؤسسي، وتعزيز الشفافية، وبناء الشراكات الفاعلة مع شركاء التنمية، من شأنه أن يدفع بمزيد من المشروعات النوعية التي تخلق فرص عمل، وتُسهم في توطين التنمية، وتحقيق تحول اقتصادي شامل ومستدام. فتمكين القطاع الخاص من خلال التمويل الإنمائي ليس فقط استثماراً في الاقتصاد، بل هو استثمار مباشر في المستقبل.

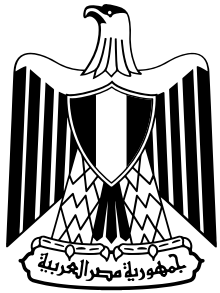

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

© Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation, Arab Republic of Egypt

https://moic.gov.eg
https://mped.gov.eg